

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٨٦

الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماي	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيدة كيسلر
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة أندروز
	الصين	السيدة يان بنغام
	فرنسا	السيدة لوباتين
	فلبين	السيد فام
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة غازي - بويون
	النرويج	السيد موندال
	النيجر	السيدة همة موسى ديولا
	الهند	السيد مطهور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كروكر - ماوس

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا

لدى الأمم المتحدة (S/2021/875)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-29891 (A)



مالي أن أفرقة المشاركة المتوازنة بين الجنسين قد حسّنت بشكل كبير من تعاملات البعثة مع النساء المحليات وأدت إلى إجراء حوارات أكثر شمولاً. وفي منطقتنا، هناك بعثات ميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتخبط في حوار وثيق مع الجهات الفاعلة النسائية في المجتمع المدني لإرشاد الجهود. وعلينا أن نزيد من إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسات الإيجابية وربط المبادرات المحلية بمحادثات السلام الرسمية. وعلاوة على ذلك، يجب أن نرى توصيات مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني المقدمة إلى مجلس الأمن وغيره من صانعي القرار مدرجة في الوثائق الختامية، وينبغي إطلاعهم على المستجدات بشأن توصياتهم. كما يتطلب تعزيز دور المرأة وتأثيرها تمويلاً. وتركز بلدان الشمال الأوروبي على التمويل الأساسي الطويل الأجل والمرن للهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال منظمات حقوق المرأة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

ثانياً، يجب تعزيز الصلة الوثيقة بين المشاركة والحماية بشكل كبير. وفي هذا السياق، نرحب بالتوصيات الواردة في الرسالة المفتوحة الصادرة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن والموقعة من أكثر من ٣٨٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني. وندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى اعتماد آليات لمنع الأعمال الانتقامية ضد النساء الفاعلات في المجتمع المدني والتصدي لها. غير أن زيادة التركيز على الحماية لا يمكن أن تحل محل تعزيز مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية أو أن تأتي على حسابها. وعلينا أن نعزز المشاركة والحماية والمنع في آن واحد.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى الاستثمار فيما يحرك السلام. إن الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تؤدي دوراً رئيسياً في توسيع نطاق تعريفنا للأمن، مع توضيح أن الفهم العسكري للأمن لا يجسد سوى واحد من العوامل العديدة التي تشكل الأمن البشري. وبالإضافة إلى عمليات السلام والعمليات السياسية، نحتاج إلى الاستثمار في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، فضلاً

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. إن الأعضاء الوامضة على أطواق الميكروفونات سوف تحدث المتكلمين على اختتام ملاحظاتهم بعد أربع دقائق. وأعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة إنستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي - الدانمرك وفنلندا وآيسلندا والنرويج وبلدي السويد.

لا تزال نداءات المجتمع المدني مدوية وواضحة. وفي الأشهر الأخيرة وحدها، سمعنا في هذه القاعة النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، من أفغانستان وليبيا والصومال والسودان وسورية واليمن وغيرها، يصفن احتياجات مجتمعاتهم ويطلبن أن يكون لآراء النساء وزن في جميع جهود السلام والأمن. وما زلنا نسمع أيضاً أن هؤلاء الناشطات يجبرن على الدخول في معضلة. فيجب عليهن أن يخترن بين ما إذا كن سيرفعن أصواتهن ويدافعن عن حقوقهن ويشجعن على مستقبل أفضل لمجتمعاتهن أو يعطين الأولوية لسلامتهن وبقائهن. وهذا أمر غير مقبول ويشكل تهديداً - لا للناشطات أنفسهن وحسب، ولكن لنا جميعاً.

وتتقدم بلدان الشمال الأوروبي بالشكر إلى كينيا، على وجه الخصوص، لتركيزها مناقشة اليوم على القيادات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية. فهنّ في صميم الخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ويقدن الطريق نحو التغيير التحويلي.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى المستقبل، تود بلدان الشمال الأوروبي أن تشدد على عدة نقاط:

أولاً، يتعين على النساء المحليات وممثلات المجتمع المدني أن يرشدن بشكل مباشر جهود السلام والأمن. وتبين الخبرات المستقاة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك جانغ - هو (كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية كوريا البيان المشترك الذي أدلى به كل من ممثل كندا، باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وممثل أستراليا باسم بلدان مجموعة ميكتا، وهي المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وأستراليا.

ويسرنا عظيم السرور أن نحضر أول مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بالحضور الشخصي منذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا. ويود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره لكينيا ولسائر أعضاء المجلس على إحاطتهم علماً باهتمام العضوية الأوسع للأمم المتحدة بالمشاركة شخصياً في المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم واتخاذ احتياطات لا تشوبها شائبة من أجل تمكين مشاركة آمنة للجميع في مناقشة شاملة.

كما أود أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ المديرة على منصبها الجديد.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لعضوية جمهورية كوريا في الأمم المتحدة. ومنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، شهدت جمهورية كوريا، إلى جانب دول أعضاء أخرى، تقدماً معيارياً كبيراً في عمليات صنع القرار في مجال السلام والسياسة والأمن. يشمل ذلك اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة في هذه القاعة.

غير أن هناك الكثير مما ينبغي عمله للتصدي لتزايد خطر العنف الجنسي وعدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، وكما هو معروض في تقرير الأمين العام (S/2021/827)، لم تُمنع المرأة في أفغانستان من المشاركة في مفاوضات السلام فحسب، بل منعت أيضاً من المشاركة في الحياة العامة.

عن نزع السلاح والتنمية والمساعدة الإنسانية والعمل المناخي. ونحث جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما مجلس الأمن، على اعتماد هذا النهج الكلي. وفي هذا العمل، من الضروري إسداء المشورة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك لجنة بناء السلام. ونرحب أيضاً بأن الأمين العام يشدد بشكل خاص على هذه الجوانب في تقريره الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827).

وفيما نقيّم العمل اليوم، فإننا نعمل مع شعور بالإحباط. فبعد مرور ٢١ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، ما زال يطلب من النساء تبرير إدماجهن في جهود السلام والأمن. وللمساعدة على إحداث التحول الجذري المطلوب، يجب أن تكون النساء والفتيات في صميم السياسة الأمنية، كما أبرزت "خطتنا المشتركة" التي أصدرها الأمين العام. وتستخدم بلدان الشمال الأوروبي باستمرار تعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية، وتستثمر في القيادة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتدفع قدماً بدعمنا الشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وقبل الختام، نود أن نتقدم إلى كينيا بخالص الشكر لتمكين الدول من غير أعضاء مجلس الأمن من مخاطبة المجلس بالحضور الشخصي في هذه المناقشة المفتوحة. ونحث جميع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوها.

وأخيراً، فإن جعل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حقيقة واقعة يتطلب تركيزاً منتظماً على مدار العام. ونرحب ترحيباً حاراً بالمبادرة الثلاثية التي اتخذتها أيرلندا وكينيا والمكسيك، لأنها خطوة حاسمة نحو جعل هذه الخطة أمراً مسلماً به في جميع مناقشات السلام والأمن. ونأمل أن نرى المزيد من المبادرات في المستقبل. كما يتطلب جعل هذه الخطة حقيقة واقعة جهوداً محددة الهدف، وهو ما يعيدني إلى حيث بدأت - النساء بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. علينا أن نستثمر فيهن وفي توصياتهن. هذا هو ما يحرك السلام حقاً. وبلدان الشمال الأوروبي على استعداد للقيام بدورها.

في المائة بحلول عام ٢٠٢٨. وجمهورية كوريا، بوصفها البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام هذا العام، مصممة على تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع برامج المؤتمر الوزاري. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة التزاما راسخا بضمان التقدير الواجب لأصوات النساء في عمليات السلام، وستواصل الإسهام في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد قامت جمهورية كوريا في آب/أغسطس بجلب ٣٩١ شخصا من ذوي الجدارة من أفغانستان إلى كوريا. أكثر من نصفهم من النساء والفتيات. وقد قالت إحدى الفتيات الأفغانيات التي تقيم الآن في كوريا في مقابلة إعلامية أجريت معها مؤخرا إنها سعيدة بتعلم التايكوندو في كوريا مع فتيات وفتيان آخرين، وإنها تحب فكرة حصولها على حرية اختيار نوع الحياة التي تريدها.

عندما وصل إلى كوريا هؤلاء الأشخاص من ذوي الجدارة رأى كثيرون منهم أن كوريا قد غيرت حياتهم. مع ذلك، وكما اتضح، فإنهم يحدثون تغييرات في المجتمع الكوري، بإحساسهم المتجدد بالأمل وتصميمهم الشديد على تحقيق أحلامهم.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، أشكر كينيا مرة أخرى على استضافتها مناقشة اليوم المجدية وأتطلع إلى أن يتيح المجتمع الدولي المزيد من الفرص للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، من خلال جهودنا المشتركة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر الإمارات العربية المتحدة كينيا أيضا على تنظيمها المناقشة المفتوحة لهذا العام بشأن المرأة والسلام والأمن، وترحب بالبيان القوي للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة في وقت سابق اليوم.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وفي أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك ميانمار وبيلاروس، تتعرض النساء للاعتداء أو التعذيب أو الاحتجاز لمشاركتهم في الاحتجاجات السياسية. وفي مثل هذه الظروف، فإن مساعينا وشراكاتنا لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام تكتسي أهمية أكبر. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة في الجهود العالمية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى وجه الخصوص، كانت جمهورية كوريا من أشد المدافعين عن النهج الذي يركز على الناجين في التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. في وقت لاحق من هذا العام، وكجزء من حملة عالمية مستمرة - مبادرة العمل مع المرأة والسلام - ستستضيف جمهورية كوريا المؤتمر الدولي الثالث المعني بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع في سيول في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون موضوع المؤتمر "تعزيز أدوار المرأة وقيادتها في بناء السلام واستدامته من خلال النهج الذي يركز على الناجين". ونتوقع أن يتيح المؤتمر منبرا للسماح بإسماع أصوات النساء والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع أنحاء العالم.

خلال فترة عضويتنا المنتخبة في المجلس في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وضعت جمهورية كوريا أول خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، مع التشديد على تعميم المنظور الجنساني في طائفة كبيرة من السياسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، شاركنا بنشاط في مناقشات المجلس بشأن تشجيع مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك نشر مستشارين للشؤون الجنسانية في بعثات عمليات حفظ السلام. ومن دواعي الفخر أن وفد بلدي قد قدم لسنوات عديدة إسهاما ذا مغزى في هذه المناقشة الهامة.

فلا يزال النهوض بدور المرأة في حفظ السلام أمرا هاما. وتمشيا مع الاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ الخاصة بإدارة عمليات السلام، ستبذل جمهورية كوريا قصارى جهدها لزيادة عدد النساء المشاركات في عمليات الأمم المتحدة للسلام إلى ٢٥

والذي سيوفر البحث والتدريب وتبادل أفضل الممارسات لتعزيز النهج الشاملة للسلام والأمن التي نبحت عنها.

ثانياً، لا يمكن أن تكون مشاركة المرأة وإدماجها طوال فترة استمرار الصراع أمراً عشوائياً أو هامشياً. فيجب أن يحدث ذلك مبكراً وعمداً وبشكل متسق، إذا ما كان لعمليات وإجراءات السلام أن تكون ملبية لاحتياجات المرأة. وهناك أدوات مجربة ومتنوعة، من الحصص إلى المجالس الاستشارية النسائية، ويجب أن تستخدمها كل بعثة للأمم المتحدة وفقاً لمؤشرات أداء نظامية.

ويجب على الدول الأعضاء والأمم المتحدة نفسها أن تضطلع بدور فيها. ورغم أن عدد النساء في المناصب القيادية داخل الأمم المتحدة قد ازداد إلا أن عدد النساء بين كبار المسؤولين في الميدان في الوقت الراهن يبلغ ٨ فقط من ٢٣ مسؤولاً. إن الشراكة والتمويل سيساعفان كل جهودنا وسيغلقان تلك الفجوة. ولذلك تفخر الإمارات العربية المتحدة بتمويل كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام من أجل تمكين التواصل والانخراط المنتظمين مع النساء المحليات في حل النزاعات منذ البداية. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن متعددة الأوجه. ويتطلب نجاحها جهداً جماعياً من جانب الجهات الفاعلة في جميع القطاعات، بما في ذلك تحفيز القطاع الخاص على نحو أكثر استهدافاً وتشجيعاً للأعمال التجارية. إن موامة السياسات والمقاييس المشتركة في العلاقة بين المرأة والسلام والأمن، وتغيير المناخ، والإغاثة الإنسانية هي إجراءات ملحة بشكل خاص، وهي محور التركيز الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك ترشيحنا لرئاسة المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في عام ٢٠٢٣. كما أن الاتفاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الممتد خمس سنوات، والذي وُضع في إطار منتدى جيل المساواة، أساسي لتنفيذ نهج متعدد الجوانب. إن دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها عضواً في مجلس الإدارة ومن الموقعين، تشجع جميع أصحاب المصلحة على الانضمام.

ونشيد بأيرلندا وكينيا والمكسيك لتسليطها الضوء على تلك القضايا الهامة وعلى رئاستها الثلاثية.

كما نهني المديرية التنفيذية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السفيرة سيما بحوث، ونكرر تأكيد دعمنا للجهود الحاسمة التي تبذلها المنظمة وللتوصيات البالغة الأهمية التي أوجزتها في إحاطتها في وقت سابق اليوم.

وكما أوضحت، فإن استئصال أزمات مثل الصراعات التقليدية والجائحات وتغيير المناخ يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز الاستثمار في النساء في حفظ السلام وبناء السلام. إن مرض فيروس كورونا والصراعات الجديدة قد أضافت إلى الأدلة الدامغة على أن المرأة كثيراً ما تتأثر بالأزمة في وقت أسرع ولمدة أطول من غيرها. وهذا أمر بالغ الضرر لأن رفاه المرأة مقياس لاستقرار مجتمعاتها المحلية. لذلك فإن تعزيز الأسباب الجذرية للسلام يعتمد على الاستثمار الكبير في المرأة. ويجب أن يتم الاسترشاد بتجاربها واحتياجاتها ووجهات نظرها في تشكيل وتنفيذ بعثات الأمم المتحدة في الميدان وفي مكاتب الإدارة. لقد شهدنا في العامين الماضيين تطوير الإطار المعياري للخطة. وقد حان الوقت الآن لتحديد أولويات التنفيذ باستخدام آليات إنفاذ قوية. ولهذا الغرض، تقترح الإمارات العربية المتحدة التوصيات التالية، تمسياً مع تركيز الأمين العام على الشراكة والحماية والمشاركة.

أولاً، إن إدراج الخبرة الجنسانية في تخطيط وتصميم عمليات الانتقال في البعثات أمر أساسي لنجاحها، ويجب أن يكون مؤشراً رئيسياً للأداء من أجل تحسين المساءلة. ويجب إجبار جميع الأطراف أو القادة أو الخبراء التقنيين الذين يصممون عمليات السلام ويعدون لها على إدراج مجموعة من المنظورات، بما في ذلك من النساء المحليات. ويجب أن تصبح المؤشرات الجنسانية والمستشارون الجنسانيون جزءاً من إجراءات التشغيل الموحدة لضمان التوعية والمساءلة.

في وقت سابق من هذا العام أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الشبيخة فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن المتميز،

الموارد إليها. وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من عمليات واتفاقات السلام.

هذا علاوة على أن ظهور جائحة مرض فيروس كورونا قد أضاف درجة جديدة من التعقيد للخطاب المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وتطلب منا جميعاً أن نستفيد من الكيفية التي يمنع بها المجتمع الدولي الأزمات الصحية العالمية ويعالجها ويستجيب لها، فضلاً عن أثرها على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي مواجهة التحديات التي تفرضها الجائحة في الميدان، وكذلك الفرص التي أتاحتها للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب على الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص تعميق الشراكات. ومن شأن ذلك أن يكفل تعميم الخبرة المحلية في المسائل الجنسانية وتحليلاتها في سياق التخطيط لعمليات الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وتنفيذها.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييداً كاملاً مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي تؤكد أهمية تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام. ويمكن أن تسهم ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام، بل إنها تسهم بالفعل في تنفيذ الالتزامات المرتبطة بالمرأة والسلام والأمن على جميع المستويات من خلال زيادة حصص المرأة وإيلاء المزيد من الاهتمام لنوعية مشاركة المرأة وإسهاماتها، والتصدي للتحديات التي تواجهها النساء من بناء السلام وحفظ السلام.

وقد التزمت جنوب أفريقيا، من خلال خطة عملها الوطنية، بالتدخلات الموجهة لدعم دور المرأة في عمليات بناء السلام وتعزيزه، وتواصل تكثيف هذه التدخلات. وتسهم تلك التدخلات في تقليص الفجوة فيما يتعلق بالتمثيل الناقص للمرأة في جهود الوساطة والمفاوضات والمناصب القيادية. ونفعل ذلك من خلال مبادرات بناء السلام المحلية والإقليمية، ولا سيما برامج بناء القدرات للوسطاء من النساء والشباب ومنندى جيرترود شوب السنوي للحوار وشبكة وسيطات جيرترود شوب وطاولة السلام النسائية ومبادرة شارلوت ماكسيكي للعدالة والحقوق

ومن المحزن أن الطرق الفريدة التي تؤثر بها النزاعات على المرأة هي اليوم مرة أخرى واضحة تماماً أمام أعين المجتمع الدولي. ولكننا نعلم أن النساء لا يقعن ضحايا للنزاع فحسب؛ فهن أيضاً عناصر حقيقية باعثة على تحقيق السلام. والواقع أن الخطة المتعلقة بأعمال المرأة والسلام والأمن ليست عملية محببة أو شكلية بالنسبة لهذه القاعة أو للعديد من أعضاء المجلس. وهي ليست ناجمة عن شواغل هذا الجهاز؛ إنها ضرورية لجوهر ولايته. وعندما ننضم إلى عضوية المجلس في كانون الثاني/يناير، ستواصل الإمارات العربية المتحدة دعم ذلك الاستثمار المنقطع النظير في السلم والأمن والازدهار الاقتصادي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ كينيا على قيادتها لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته، والسفيرة سيما بوجت، والسيدة بينيتا ديوب، والسيدة سيليا أومنزا فيلاسكو على إحاطاتهم القيمة. كما نشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827) خلال الذكرى السنوية الحادية والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أود أن أسلط الضوء على النقاط الأساسية التالية.

بالنسبة لجنوب أفريقيا، لا تزال المرأة والسلام والأمن من أكثر الخطط إحدانا للتغيير إذ أنها تقر بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في عمليات السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات والوساطة والمفاوضات. فالاستثمار في مشاركة المرأة المحلية في عمليات بناء السلام وحفظ السلام يمكن أن يساعد على التصدي للعقبات التي تواجه مشاركة المرأة في هذه العمليات. وما يكتسي أهمية مماثلة هو تمويل منظمات بناء السلام التي تقودها النساء في الميدان وتوجيه

وتكتسي مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات السلام والعمل الإنساني أهمية خاصة لأنها في صميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١). وبالنسبة لناميبيا، أسفرت بعض القرارات الجريئة على مدى السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك تحديد حصة للمرأة في السياسة الوطنية، عن تمثيلها بنسبة ٤٧ في المائة في المجلس الوطني اليوم. ونأمل أن نوسع نطاق ذلك ليشمل النساء في قطاع الأمن من خلال البرامج التي سيعمل عليها مركز السلام.

وتكتسي المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع أهمية حاسمة. وفي السياق الأفريقي، تظل ناميبيا نصيرا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما في منطقتنا، عن طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وآليات الاتحاد الأفريقي ومن خلال مساهماتنا بقوات في بعثات حفظ السلام.

وتتباين آثار حالات الطوارئ الصحية العامة على النساء والرجال بسبب الأدوار الجنسانية وأوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين، التي غالبا ما تشتد في البلدان المتضررة من النزاعات. ولم يختلف الأمر عند تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وعلى الرغم من الآثار السلبية للجائحة، لم يتح كوفيد-١٩ الفرصة فحسب لبناء مجتمعات تتعم بمزيد من السلام والشمولية والعدالة، بل سلط الضوء أيضا على مدى أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فالخطة تقدم منظورا مهما يمكن من خلاله فهم النزاع وعدم الاستقرار والاستجابة لهما. وهي تعترف بالتأثير الطبقي للنزاع على النساء والفتيات وتضع المرأة في قلب الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

ويجب ألا تصرفنا مكافحة جائحة كوفيد-١٩ عن سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسين، كما يجب ألا نسمح بالإفلات من العقاب على أي انتهاكات لتلك السياسة. ولذلك لا تزال دعوتنا إلى العمل، في سياق النزاع، تتمثل في كفالة أن يظل يتعين علينا، بينما نركز على مواجهة كوفيد-١٩ ونبذل قصارى جهدنا لذلك، أن نتابع عمليات حفظ السلام عن كثب.

الاقتصادية للمرأة الأفريقية. وتشكل كل تلك المبادرات جزءا من خطة عملنا الوطنية وتبني على إرث وجهود الرائدات في جنوب أفريقيا اللاتي ركزن على حقوق المرأة وتحريرها.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالنساء الأفريقيات من بناء السلام. فهن شرسات ومصمعات على أن يكن من عوامل التغيير. ولديهن الإمكانيات والقدرات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أدوات فعالة في إطار الاتحاد الأفريقي لتوجيه العمل الذي يتعين القيام به. وقد تطرقت السيدة ديوب هذا الصباح إلى بعض تلك الأطر. والمطلوب الآن إظهار التضامن الدولي والتصميم والالتزام فيما يتعلق بكفالة مشاركتهن الكاملة في عمليات السلام التي تؤثر على حياتهن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): نتقدم ناميبيا بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. ونشعر بالتقاول، كما هو الحال دائما، إزاء التأييد الساحق لعقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة في هذه الجلسة صباح اليوم.

وقد ظلت ناميبيا، بوصفها الدولة المبادرة بتقديم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، تضطلع بدور قيادي بشأن هذه المسألة على مدى السنوات العشرين الماضية. وقد عززنا ذلك الدور بإنشاء مركز دولي للمرأة من أجل السلام في ويندهوك في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار. ويتمثل هدف المركز في أن يصبح مركزا للتميز له مكانة فريدة من حيث التميز الابتكاري بين المؤسسات العاملة في شؤون المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم من خلال تولي المهمة الصعبة المتمثلة في وضع تصور أفضل لتأثير المرأة في عمليات السلام وتفعيله. وعلاوة على ذلك، ستمثل المهام الرئيسية للمركز في الدعوة العامة إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فيما يتعلق بإقامة شبكات التواصل والشراكات وبناء القدرات والتدريب. وفي ذلك الصدد، تلتزم ناميبيا برفع مستوى المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانيسارييس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبرز عمل كينيا أثناء رئاستها لمجلس الأمن ودورها القيادي في الاستجابة إلى طلب غالبية الوفود باستئناف أساليب محسنة وأكثر شمولاً للمشاركة. وهل هناك مناسبة أفضل للقيام بذلك من هذه المناقشة المفتوحة التي تحيي الذكرى الحادية والعشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) بشأن المرأة والسلام والأمن؟

وقد أسهمت إكوادور في استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠ في تقييم حالة المرأة في سياقات النزاع. ونأسف لحدوث زيادة خلال الجائحة في العنف المنزلي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والاتجار بالنساء والتحرش والاستغلال الجنسيين. ومجرد تيسير مشاركة المرأة في التصدي للأزمات من شأنه أن يعزز التماسك الاجتماعي والتنمية ومنع العنف.

وعلى الرغم من أنه ثبت أن اتفاقات السلام التي تيسرها المرأة أو تتفاوض بشأنها تستمر لفترة أطول - وعلى ذلك الأساس، حث المجلس والجمعية العامة على زيادة مشاركة المرأة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية - فإن النسبة المئوية للوسيطات لا تزال منخفضة. وبالمثل، على الرغم من أن عدد النساء في عمليات السلام قد يكون زاد زيادة طفيفة في الربع الأول من عام ٢٠٢١، فإن مشاركتهن في عمليات السلام ما زالت منخفضة جداً، كما هو مبين في الإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في أيلول/سبتمبر (S/2021/827)، والتي توقعناها بالفعل في اجتماع مجلس الأمن المعقود بصيغة آريا في ٨ آذار/مارس. فكم نحتاج من التقارير الإضافية من الأمين العام للتغلب على تلك الحالة؟ وكم عدد النساء والفتيات اللاتي يجب أن يفقدن حياتهن، سواء في حالات النزاع أو في وقت السلم؟

وتظل إنجازاتنا أقل بكثير من التحديات الكبيرة التي نواجهها. وليس لدينا وقت نضيعه؛ لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات والقيام

وينبغي أن نضع استراتيجيات لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، بما في ذلك العمل مع النظم الانتخابية الوطنية والأحزاب السياسية لتوفير فرص متكافئة للمرشحات. وهناك أيضاً حاجة إلى دعم تنمية المهارات القيادية لدى النساء والفتيات حتى نساعدن على تنمية إمكاناتهن السياسية ومهارتهن المهنية.

وثمة حاجة إلى زيادة إدماج الجانب الجنساني في التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني كجزء من استراتيجياتنا لتدريب المسؤولين الوطنيين على تنفيذ الخطط والبرامج، وبالتالي تعزيز قدرات المرأة على الدعوة إلى تولي مناصب صنع القرار والمشاركة في مجالات القيادة السياسية بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نوسع المجال لمشاركة المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك تدريب الوسيطات ومناصرة اتخاذ تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها حاسمة الأهمية للسياسات والممارسات الأمنية.

ويشكل المسار التصاعدي للإنفاق العسكري الذي أبرزه تقرير الأمين العام (S/2021/827) مصدر قلق كبير. ويجب أن نتذكر أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وسيلة لتحقيق غاية، وتلك الغاية هي كفالة مجتمعات عادلة وسلمية، فضلاً عن تحقيق السلام الدائم. وزيادة الإنفاق العسكري لا تتسق مع ذلك الهدف العام. ويجب أن نبذل جهوداً على الصعيد الوطني لعكس ذلك الاتجاه. وبينما نحتفل باستمرار تعميق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تسارع ناميبيا إلى التحذير من أنه يجب علينا أن نحترس من أن تصبح الخطة مثقلة بالأعباء، مما ينطوي على خطر فقدانها للتركيز والقيمة.

وفي الختام، نود أن نسترعي الانتباه إلى المجموعة المتينة من التوصيات التي جمعتها مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في وقت سابق من هذا العام، والتي تتناول مباشرة تحديات العقبات التي تعترض مشاركة المرأة في حفظ السلام، وندعو جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة إلى تنفيذها.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلت به ممثلة كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8886). وأشيد بكينيا، بصفتي عضواً في مجموعة المساواة والاتساق والشفافية، على جهودها للعودة إلى الشكل الأكثر انفتاحاً وشمولاً الذي اتسمت به المناقشات المفتوحة قبل الجائحة. وكذلك نشكر مقدمات الإحاطات على عرض وجهات نظرهن ونحثهن على مواصلة عملهن الهام.

وتنتي النمسا على الأمين العام لالتزامه القوي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى المديرية التنفيذية السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكوا، لقيادتها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومنتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحت إشراف المديرية التنفيذية الجديدة، السيدة سيما سامي بحوث.

إن التقرير السنوي للأمين العام (S/2021/827) يرسم صورة قائمة عن حالة النساء والفتيات في البلدان المتأثرة بالنزاعات، كما سمعنا أيضاً من مقدمات الإحاطات في وقت سابق اليوم. ولن أكرر الأمثلة التي ذكرها غيري. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة في أفغانستان، نحث الأمين العام على تقديم تحليل شامل للحالة هناك في تقرير العام القادم.

وفيما يتعلق بالإغاثة الإنسانية الفورية لأفغانستان، تعهدت النمسا بتقديم ٢٠ مليون يورو، منها ٥ ملايين يورو كدعم مباشر للنساء والفتيات الأفغانيات تحت إدارة المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تشاطر النمسا الأمين العام تقييماً بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالأمن البشري مترابطان وأن نزع السلاح يسهم بشكل مباشر في منع نشوب النزاعات. ويظل الضرر الذي يلحق بالمدينين نتيجة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، في

باستثمارات. ولذلك السبب، تقدر إكوادور تركيز تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" على السياسات الأمنية التي تدور حول النساء والفتيات، استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها والتي تفيد بوجود صلة قوية بين مشاركة المرأة على قدم المساواة في أنشطة صنع السلام وفعاليتها.

وأود أن أشير إلى أنه في إكوادور، تتولى سيدتان منصبى الوزير المسؤول عن الأمن الداخلي والقائد العام للشرطة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن إكوادور بصدد إشراك المزيد من النساء في بعثات الأمم المتحدة للسلام، التي يوجد لدينا بالفعل مراقبات فيها. لا تقصنا سوى ٢٤ شهراً عن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ فهل توجد طريقة للاحتفال بتلك الذكرى أفضل من العمل من أجل تنفيذه بفعالية؟

وتعيد إكوادور في ذلك السياق تأكيد التزامها بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن مشاركتها في جهود بناء السلام وعملياته الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي. ويدعم صندوق بناء السلام أنشطة بناء المؤسسات في المنطقة الحدودية بين إكوادور وكولومبيا. ويفيد تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/75/735) بأن نحو ٥٠ امرأة على الحدود الكولومبية الإكوادورية قد ساعدن في صياغة استراتيجيات مجتمعية لمنع العنف الجنساني. فإسهام الصندوق قيم، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

وشاركت إكوادور في تقديم القرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠)، الذي نحث فيه الأمين العام على مواصلة تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للأفراد النظاميين.

أخيراً، ستواصل إكوادور، التي تطمح إلى أن تنتخب لعضوية المجلس للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، دعم جهود هذه الهيئة الرئيسية في تطوير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

وتسعى النمسا إلى زيادة عدد النساء النظاميات في عمليات حفظ السلام وإلى تعزيز المنظور الجنساني في أوساط جميع الأفراد المنتشرين. وما فتئنا ننشر نساء كمستشارات للشؤون الجنسانية في عمليات السلام التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، علاوة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كمرافقات عسكريات وضابطات أركان وكأحد مكونات الوحدات النمساوية وسنعمل ذلك في المستقبل.

أود أن أختتم كلمتي بالانضمام إلى النداء من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني المتصلين بالنزاعات. إن الإفلات الواسع النطاق من العقاب على العنف الجنسي المرتكب في النزاعات أمر شائن، ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً للمعاقبة على تلك الجرائم. وتشيد النمسا بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتن، من أجل زيادة المساءلة، ولا سيما من خلال التعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بالخطوات التي اتخذت مؤخراً لتقديم مرتكبي العنف الجنسي للعدالة.

فلنلتزم معا بالتعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على مدى السنوات العشرين المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد لام باديا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن تقديري لمعالي السيدة رايشيل أومامو، وزيرة خارجية جمهورية كينيا، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وشكرنا موصول كذلك إلى مقدمات الإحاطات على أفكارهن القيمة.

لقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، بشأن المرأة والسلام والأمن، نتوجاً لعملية امتدت لعقدين من الزمن. وتدرك الدول جيداً أنه لولا دعم المجتمع المدني لما كان ذلك ممكناً. ولذلك السبب، نرى أن مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بهذه المسألة تكتسي أهمية حيوية. وذلك يتيح رؤية شاملة للحالة على الصعد المحلية والوطنية

انتهاك للقانون الدولي الإنساني، مصدر قلق بالغ. وما نحتاج إليه هو إعلان سياسي قوي بشأن تلك المسألة.

وقد تعهدت النمسا، بوصفها من مؤيدي منتدى جيل المساواة ومن الموقعين على الاتفاق بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، بتقديم ١١,٤ مليون يورو من أجل التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مسألة تتطلب انخراط الحكومة بأكملها وينبغي التعامل معها في إطار الصلة الثلاثية بين المعونة الإنسانية والتعاون الإنمائي وبناء السلام. وكذلك فإن المرأة والسلام والأمن مسألة تتعلق بالمجتمع بأسره تحتاج إلى دعم الرجال، بما في ذلك على أعلى مستوى قيادي، بوصفهم عوامل للتغيير، ونحن نعتمد على المجتمع المدني وبناءة السلام والوسيطات من النساء المحليات للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على أساس يومي.

ومن بين العديد من شركاء المجتمع المدني الذين ندعمهم، تنتمي النمسا على الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام لنقلها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من مجلس الأمن إلى أرض الواقع من خلال تنفيذ برامج لإضفاء الطابع المحلي عليها وعبر خطط العمل الوطنية. وبطبيعة الحال، ستواصل النمسا دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني ونافذة الاستجابة السريعة بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام المحلية، كما هو الحال في أفغانستان وليبيريا ومالي وجنوب السودان.

وفيما يتعلق بركيزة الحماية، ينبغي لمجلس الأمن أن يدرج بصورة منتظمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية. ومن الضروري جمع وتحليل بيانات متكاملة تحدد مواطن الضعف والاحتياجات لدى السكان المدنيين لتحسين عملية صنع القرار وتعزيز تركيز جهود البعثات. وينبغي أن يؤدي التدريب السابق للنشر والتدريب داخل البعثة إلى تحسين فهم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمنظور الجنساني.

السلام، بما في ذلك من خلال دعم دور المرأة في بناء السلام وحماية حقوق المرأة.

وعندما نتحدث عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب علينا أيضا أن نشير مسألة أهمية خطط العمل الوطنية، التي كانت نتيجة حاسمة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠١). وخطط العمل الوطنية أداة قيمة تمكن الدول من الوفاء بالتزاماتها بما يتماشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمجتمع المدني لدعمها في تنفيذها. وهي وثائق عملية تتيح لأصحاب المصلحة الوطنيين فرصة تحديد الأولويات وتحديد المسؤوليات وتخصيص الموارد والشروع في عمل إستراتيجي في إطار زمني محدد لتنفيذ السياسات والبرامج التي تلبي احتياجات وأولويات البلدان المتضررة حاليا من حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وفي حالة بلدي، أسهمت خطة عملنا الوطنية إسهاما حاسما في تعزيز التشريعات الوطنية وآليات شؤون المرأة ووضع مبادرات مؤسسية أدت إلى تغييرات داخلية في الإدارة العامة.

وتؤكد غواتيمالا من جديد أهمية المسؤولية الوطنية لهذا الموضوع ودعمها للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد إسحاقزاي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به ممثل كندا في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وأود في البداية أن أشكر البعثة الدائمة لكينيا على استضافتها المناقشة المفتوحة اليوم. وأشكر أيضا جميع المتكلمين على تضامنهم ودعمهم للنساء والفتيات الأفغانيات.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، قبل عقدين تقريبا، أحرزت المرأة في أفغانستان تقدما كبيرا عبر مجموعة من المؤشرات، ولكن للأسف، تأتي المناقشة المفتوحة حول المرأة والسلام والأمن هذا العام في أعقاب فصل مظلم جديد لملايين النساء والفتيات الأفغانيات، اللواتي يوشكن على فقدان المكاسب التي حققتها بدعم من المجتمع الدولي.

والإقليمية والدولية، مما يمكن الدول من تضيق الفجوات في التنفيذ الفعال لكل حكم من أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١). وينطبق ذلك على حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وترى غواتيمالا أنه باعتماد القرارين التوأمين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) في عام ٢٠١٦)، عززت الجمعية العامة ومجلس الأمن أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) من خلال التذكير بالدور المهم للمرأة كعامل تغيير في دعم عمليات السلام.

ويؤكد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠١) والقرارات اللاحقة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جديد الدور الهام الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها ومفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام وتوفير الاستجابات الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، ويشدد على أهمية مشاركتها المتساوية والكاملة في كل جانب من جوانب صون وتعزيز السلام والأمن. ويتعين على الدول والمنظمة أن تكفلا الامتثال الفعال لأحكام القرارات المتعلقة بالخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويذكر تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢٠ (S/2020/946) أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي إحدى الأولويات الرئيسية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تتضمن التزامات بضمن المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام. ولذلك فإن الإدماج المنهجي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ والتحليل والإبلاغ يجسد زيادة تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام.

وتتفق غواتيمالا مع هذا التأكيد وتعطي أولوية خاصة لمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ووفقا لبيانات بلدنا الواردة من وزارة الدفاع، تم نشر ما مجموعه ٣٠٠ امرأة كأفراد عسكريين ومدنيين في بعثات مختلفة. وقد أثبتت النساء في مجال حفظ السلام أنهن يستطعن الأداء في نفس الظروف الصعبة مثل نظرائهن من الرجال. وقيام بلدانا بتجنيد واستبقاء النساء في صفوف حفظة السلام ضرورة تشغيلية. وتظهر البيانات أنه كان للنساء أثر إيجابي على بيئات حفظ

بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أكرر أربع توصيات محددة في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن نظل ثابتين وملتزمين في موقفنا لحماية التقدم الذي أحرزته النساء والفتيات في السنوات العشرين الماضية وحماية حقوقهن. وأي تنازل بشأن حقوق الفتيات والنساء لصالح المصلحة السياسية قد يخون جهودنا الجماعية لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ويقوض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١). وبينما أتكم، تتظاهر آلاف النساء والفتيات الشجاعات في شوارع كابول للمطالبة بالحصول على فرص العمل والتعليم. واليوم هو اليوم الرابع والثلاثون الذي تحرم فيه الفتيات الأفغانيات من الذهاب إلى المدارس الثانوية. فكم من الوقت علينا أن ننتظر قبل أن تتمكن هؤلاء الفتيات من العودة إلى المدرسة؟ إلى متى؟

وهؤلاء النساء والفتيات في أفغانستان يعلقن آمالهن وأحلامهن على هذا المجلس بالذات وعلى الهيئة العالمية لمساعدتهن على استعادة حقوقهن في العمل والسفر والذهاب إلى المدرسة. فإذا لم نفعّل شيئاً وخذلناهن فسيكون هذا أمراً مستهجناً أخلاقياً. وفي معظم حالات النزاع، تتأثر النساء والفتيات بصورة غير متناسبة بالأثر السلبي ويتحملن وطأة الأزمة الإنسانية. ولذلك، من الضروري أن يستهدف المجتمع الدولي النساء الضعيفات بصورة متمدة لضمان وصول المساعدة الإنسانية إليهن وإشراك المرأة الأفغانية في الأنشطة الإنسانية.

ثالثاً، لقد أضرت أربعة عقود من النزاع في أفغانستان بالنسيج الاجتماعي لبلدنا. ولقد حان الوقت لبدء محادثة مختلفة والاستثمار في الشفاء الاجتماعي والمصالحة. ويجب علينا نبذ العنف إلى الأبد وإضفاء الطابع الاجتماعي على السلام كبديل وسيلة لتسوية خلافاتنا السياسية. ويمكن للمرأة الأفغانية أن تؤدي دوراً هاماً في تلك العملية بوصفها فئة تتأثر بالنزاع في الغالب. ويجب أن تعلم طالبان أنها ربما تكون قد انتصرت في الحرب ولكنها لم تحقق السلام بعد.

ولا يمكن استعادة السلام والاستقرار إلى أفغانستان إلا عندما يتمكن الأفغان من إنشاء حكومة تمثيلية وشاملة حقاً تضم النساء

وقبل استيلاء الطالبان على السلطة بصورة غير مشروعة، كانت جمهورية أفغانستان الإسلامية قد أظهرت التزامها الكامل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١). وقد بدأ ذلك بعقد أول اجتماع دستوري لمجلس لويجا جيراغيا دستوري في عام ٢٠٠٢، عندما شاركت ٢٢٠ ممثلة من أصل ١,٥٠٠ في الجمعية الكبرى في كابول لصياغة دستور جديد بعد الإطاحة بنظام طالبان. وفي وقت لاحق، كانت أفغانستان من أوائل البلدان في آسيا التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١).

وكانت الخطة تسعى إلى زيادة دور المرأة في بناء الدولة، وتعترف بالتأثير السلبي للنزاع على النساء والفتيات على وجه الخصوص. كما توخت الخطة حماية وتعزيز حقوق المرأة ودورها في القيادة وصنع القرار داخل جميع المؤسسات الوطنية وعلى جميع مستويات الحكومة. ولأول مرة في تاريخنا، تم تعيين نائبات وزراء في وزارات الأمن.

وعملت أكثر من ٥ ٠٠٠ امرأة كأفراد شرطة، في حين تم تجنيد ٣ ٠٠٠ امرأة أخرى في الجيش الوطني الأفغاني. كما اضطعت المرأة بدور هام في القضاء. ونص مرسوم جديد صدر في عام ٢٠٢٠ على تعيين نائبات لحكام المحافظات في جميع مقاطعات البلد الـ ٣٤ وإنشاء مكتب منع العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠١٩، زادت الحكومة من مشاركة المرأة في جهود السلام من خلال إطلاق مبادرة توافق الآراء الوطني للمرأة من أجل السلام وعقد اجتماع اللويجا جيراغيا الاستشاري من أجل السلام، حيث شكلت النساء ٣٠ في المائة من المشاركين. وعلاوة على ذلك، ومع تزايد الطلب على إشراك المرأة في محادثات السلام، ضمت جمهورية أفغانستان الإسلامية أربع نساء إلى فريقها التفاوضي، في حين واصلت حركة طالبان استبعاد النساء من فريقها.

وتواجه أفغانستان خطر العودة بالزمن إلى الوراء، حين كانت الجماعات الإرهابية الدولية تعمل بحرية في جميع أنحاء أراضيها، وأجبر الملايين على الفرار ومنعت الفتيات من دخول المدارس وكانت النساء مواطنات من الدرجة الثانية وانتُهكت حقوق الإنسان. وستظل حماية حقوق المرأة الأفغانية الاختبار الحاسم لمدى جدية المجلس

فيها فرص الحصول على التعليم والعمل والمشاركة في صنع القرار على قدم المساواة. وسوف يؤدي ذلك إلى تدهور وضع النساء والفتيات وسوف يقوض أيضا آفاق الاستقرار والتنمية في أفغانستان في الأجل الطويل في المستقبل.

ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة دور المرأة في حفظ السلام وبناء السلام في جميع حالات النزاع وما بعد النزاع. ونؤيد الالتزام الذي أظهرته مبادرة الصيغة المعززة من خطة العمل من أجل حفظ السلام بتعميم المنظور الجنساني في جميع جوانب حفظ السلام. ومن المهم تيسير توفير بيئة مواتية لمشاركة المرأة على نطاق أوسع في جميع المناصب في بعثات حفظ السلام. علاوة على ذلك، ينبغي أن نعزز حماية حفظة السلام من التهديدات الأمنية فضلا عن التركيز على مساءلة حفظة السلام خاصة فيما يتعلق بأي شكل من أشكال الاعتداء والاستغلال الجنسيين.

وترحب لاتفيا بالجهود المبذولة في إطار لجنة بناء السلام لتعزيز دور المرأة في مرحلة ما بعد النزاع. ويعتبر اعتماد استراتيجية لجنة بناء السلام بشأن الشؤون الجنسانية لعام ٢٠١٦ وكذلك خطة عملها خطوة هامة في هذا الصدد. ونرحب أيضا بتخصيص صندوق بناء السلام، للسنة الثالثة على التوالي، نسبة ٤٠ في المائة من استثماره السنوي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولاتفيا مصممة، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام في عام ٢٠٢٢، على أن تكون صوتا قويا لمساواة المرأة في الحقوق ومشاركتها الكاملة.

وتسهم لاتفيا بالفعل في تيسير المناقشة الدولية بشأن هذا الموضوع. وخلال دورة لجنة وضع المرأة لهذا العام، نظمت لاتفيا حدثا جانبيا عن مشاركة المرأة في الجيش وعمليات حفظ السلام. وكان الهدف من المناقشة تشجيع المرأة على تحقيق كامل إمكاناتها بوصفها صانعة قرار وقائدة في صفوف الجيش وحفظ السلام. ولاتفيا ملتزمة - بصفتها دولة عضو منتخبة في اللجنة حتى عام ٢٠٢٥ ونائبة لرئيس مكتب اللجنة للدورتين المقبلتين - بمواصلة الاضطلاع بدور نشط في تشكيل وإعادة إنفاذ المعايير والسياسات العالمية للمساواة بين الجنسين.

بوصفهم من أصحاب المصلحة الهامين في تحقيق السلام والاستقرار في بلدهم في المستقبل. ولن يؤدي فشلنا في تحقيق ذلك إلى حرمان ٥٠ في المائة من سكاننا فحسب بل يهدد بدخول أفغانستان في دائرة أخرى من العنف وعدم الاستقرار لسنوات قادمة.

أخيرا، أود أن أشكر المجتمع الدولي على مساهماته المالية السخية ودعمه الثابت للمرأة الأفغانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلدغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): تشي لاتفيا على كينيا لعقدها هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وأشكر مقدمات الإحاطات: السيدة سيما سامي باهوس، من هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة سيما سامي بحوث، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة بينيتا ديوب، ممثلة الاتحاد الأفريقي، والسيدة سيليا أومنزا فاليسكو، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن لقيادتهن في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

تؤيد لاتفيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

إن لاتفيا مؤيد قوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تشكل عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام الدولي. وينطبق النداء الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره المعنون "خطلتنا المشتركة لوضع النساء والفتيات في صميم جهودنا" تماما أيضا على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناءه. إن المشاركة الواسعة والفعالة من جانب المرأة شرط أساسي لحل النزاعات بطريقة مستدامة، فضلا عن بناء السلام الدائم.

واليوم فإن الحالة تبعث على القلق بصفة خاصة في أفغانستان حيث تتعرض النساء والفتيات لخطر فقدان حقوقهن التي اكتسبنها بشق الأنفس على مدى السنوات العشرين الماضية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، مسؤولية جماعية عن منع السيناريو الذي يلوح في الأفق والذي يفقد فيه النساء بصورة لا رجعة

وتنفيذ خطط العمل الطموحة هذه، خاصة إلى الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة أو الخارجة منها.

وكان رئيس جمهورية مصر العربية من أوائل القادة الذين انضموا إلى مبادرة دائرة القيادة في الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة. إن التوعية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين جزء لا يتجزأ من التدريب الشامل الذي تتلقاه القوات المصرية قبل نشرها في عمليات حفظ السلام. ومنذ الدورة الحادية والسبعين، تقدر مصر بمناصرتها لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بإجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويشجع آخر قرار من هذا القبيل - ٧٥/٣٢١ الذي اعتمد في الشهر الماضي - يشجع على اتباع نهج على نطاق المنظومة بأسرها لتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا بهدف القضاء على هذه الأعمال الشنيعة.

ومن الجدير أيضا تأكيد الأهمية الخاصة لضمان المساهمة الفعالة للمرأة في صنع السلام وبناء السلام. ويسعى منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين إلى توفير منبر لمناقشة التحديات والفرص وصياغة توصيات عملية المنحى لتعزيز المساهمات الفعالة التي تقدمها النساء الأفريقيات لبناء السلام في سياق بناء السلام. ويواصل مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، والمجلس القومي للمرأة في مصر تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات إلى أصحاب المصلحة المصريين فضلا عن المسؤولين المعنيين في البلدان الأفريقية الشقيقة.

وتشدد مصر على الأهمية الحاسمة لضمان التوازن اللازم في تنفيذ الركائز الأربع للخطة: الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش، مع ضمان الملكية الوطنية ومراعاة الخصوصيات الثقافية والمجتمعية لمختلف البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة أو الخارجة منها. كما تؤكد على الدور المحوري الذي يمكن للمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية أن تؤديه في تعزيز التزام الدول بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتبدأ الجهود الرامية إلى إشراك المرأة في حفظ السلام وبناء السلام على الصعيد الوطني. وإن للاتفيا سجلا حافلا في هذا الصدد حيث اعتمدنا خطة العمل الوطنية للاتفيا بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ونواصل تنفيذها، وتشكل النساء أكثر من ١٥ في المائة من الأفراد العسكريين في القوات المسلحة الوطنية في لاتفيا. وفي الوقت نفسه تشكل النساء نسبة ٣٠ في المائة من شرطة بلدنا.

ومن المهم الإشارة إلى أن المرأة تشغل مناصب على جميع المستويات وكذلك المناصب في الأجهزة المعنية من العاملين في القوات الخاصة وحتى الأدوار القيادية التنفيذية. لقد تحقق كل ذلك بانفتاح الجيش والشرطة تماما على المرأة والاعتراف بدورها المتكامل في مستقبل تلك الأجهزة. ونعتقد أن هذا هو النهج الذي ينبغي تعزيزه على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر كينيا على تنظيم هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومن المهم دائما التذكير بالدور الأفريقي في طرح موضوع المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن. تشيد مصر بجميع الجهود الأفريقية الرامية إلى التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. تشرفت في الأسبوع الماضي، بصفتي رئيسا للجنة بناء السلام، بتنظيم اجتماع على مستوى السفراء بشأن المرأة وبناء السلام واستدامته. وأجرت اللجنة مناقشة حافلة بشأن كيفية تعزيز الدور القيادي للمرأة في بناء السلام واستدامة جهود السلام.

تواصل مصر حاليا وضع أول خطة عمل وطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وترى مصر أن اعتماد مثل هذه الخطط ليس كافيا وينبغي تخصيص موارد كافية لتنفيذها. وتؤكد مصر أيضا أهمية تقديم المساعدة للدول الأفريقية بناء على طلبها لبناء القدرات

باعتدال نظام للرصد والتقييم يأخذ في الاعتبار المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

إن وجود المرأة في عمليات السلام الاستراتيجية يعزز آليات المنع والحماية والتعافي للسكان المدنيين، ولا سيما الفئات الأضعف، بما في ذلك الأطفال والنساء. وغني عن القول إن زيادة عدد النساء المنتشرات في الوحدات العسكرية أو وحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة للسلام تؤثر تأثيرا إيجابيا للغاية على تنفيذ ولايات هذه العمليات. وتعود المرة الأولى التي شاركت فيها نساء عسكريات مغربيات في عمليات الأمم المتحدة للسلام إلى عام ١٩٩٢، في سياق عملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي عام ١٩٩٩، شاركت المرأة المغربية أيضا في قوة كوسوفو في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي.

وعلى الصعيد الإنساني، شاركت المرأة المغربية في العديد من المهام التي شملت نشر المستشفيات الطبية والجراحية الميدانية، كجزء من الإجراءات الإنسانية التي شارك فيها المغرب أو التي بدأها. وعلاوة على ذلك، يؤيد المغرب تأييدا كاملا مبادرات الأمين العام للعمل من أجل السلام والعمل من أجل حفظ السلام، وإعلان الالتزامات المشتركة من جانب الدول الأعضاء، والاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، وهو ملتزم بالمساهمة في تنفيذها. وبناء على ذلك، نشرت القوات المسلحة الملكية ١٨٦ من الأفراد العسكريين الإناث في بعثات الأمم المتحدة للسلام في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠. واليوم، تنتشر عسكريات من القوات المسلحة الملكية في ثلاث بعثات للأمم المتحدة، هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حيث يشغلن مواقع مسؤولية مختلفة.

إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في بناء السلام أمر أساسي ولا غنى عنه من أجل الحفاظ على السلام. وتكتسي قوة المرأة وقدرتها على الصمود أهمية خاصة عند تحديد الخيارات والمسارات للتغلب على الأزمات، وإيجاد أرضية مشتركة، وبناء الثقة داخل

وفي الختام، تدعو مصر إلى تجديد الالتزام السياسي والأخلاقي بمواصلة دعم المرأة وتمكينها خلال النزاعات المسلحة وما بعدها. إن المرأة عنصر حاسم للتغيير خلال الفترة الانتقالية من اندلاع النزاع إلى مرحلة التنمية. ولذلك لا مناص من تمكينها من أجل مجتمع صحي ومتماسك يسعى إلى تحقيق السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكركم سيدي الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية قصوى لبلدي. وأود أيضا أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة هذا الصباح. كما أثني على السيدة سيما سامي بحوث على تعيينها مديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. أشكرها وأشكر أيضا السيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي لشؤون المرأة والسلام والأمن، على إحاطتيهما.

وتتناول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي وضعت من خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، جوانب متعددة تتعلق بالحاجة إلى حماية المرأة في سياق النزاعات وما بعد انتهائها، وشمولها على نحو أفضل في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وقد أضافت القرارات التي أعقبت القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) أبعادا جديدة لشواغل مجلس الأمن ومجموعة من الطموحات والأهداف الجديدة، بما في ذلك نشر النساء تحت راية الأمم المتحدة.

ويكرر المغرب تأكيد دعمه الكامل لخطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد جعلت المملكة المغربية المساواة بين الجنسين واحترام تعزيز حقوق المرأة وحمايتها أولوية في سياساتها الوطنية وفي عملها الدبلوماسي، وذلك كجزء من اختيارها الذي لا رجعة فيه لصالح إيجاد مجتمع حديث وديمقراطي وشامل للجميع في ظل الرؤية السامية لجلالة الملك محمد السادس. وفي هذا الإطار، شرع المغرب على مدى السنوات العشرين الماضية في عدة إصلاحات هيكلية ترمي إلى ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين في نظامه التشريعي والقانوني وفي برامجه الإنمائية، وجعل المساواة بين الجنسين حقيقة ملموسة وفعالة

وتعلق بلغاريا أهمية كبيرة على دور منظمات المجتمع المدني وتعترف بدورها الحاسم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. في العام الماضي، اعتمدت بلغاريا أول خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن - للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ - تتضمن إسهامات من منظمات المجتمع المدني كجزء من عملية تشاور مفتوحة. وأود كذلك أن أشاطر أن النساء المجندات في الخدمة الفعلية والمدرجات في صفوف الاحتياط في بلدي أنشأن الرابطة النسائية للقوات المسلحة البلغارية، وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعزيز وتوطيد المركز الاجتماعي للمرأة في القوات المسلحة، فضلا عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتعلق بلغاريا أهمية كبيرة على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع عمليات صنع القرار في مجالات السلام والسياسة والأمن. ولذلك فإننا ندين بأشد العبارات الأعمال الانتقامية والتهديدات الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، والنساء من بناء السلام، والقيادات السياسية النسائية والناشطات. يجب أن تضطلع المرأة بدور أساسي في السلام والتحويلات السياسية، وفي حل النزاعات وجهود بناء السلام، ونحث الأمم المتحدة على ضمان مشاركتها المجدية في جميع العمليات التي تجري تحت إدارتها.

وتدمج بلغاريا المنظورات الجنسانية في جميع هياكلها السياسية والعسكرية، ويزيد عدد النساء في القوات المسلحة البلغارية باستمرار، وكذلك مشاركة المرأة البلغارية في البعثات والعمليات الدولية. وتساهم بلغاريا في تحقيق السلم والأمن الدوليين بقوات عسكرية تحت رايات الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي عام ٢٠١٩، بلغت نسبة الأفراد العسكريين الإناث العاملات في جميع البعثات والعمليات في الخارج ١١,١ في المائة من الخدمات العسكرية البلغارية. وعلاوة على ذلك، حصلت القوات المسلحة البلغارية في عام ٢٠٢٠ على جائزة التميز الوطني في فئة المنظمات والمؤسسات العامة لتحقيق إنجازات كبيرة في التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

المجتمعات. وتكمن أهمية مشاركة المرأة في عملية بناء السلام أيضا في زيادة تركيزها على تحقيق المصالحة والتنمية الاقتصادية والتعليم والعدالة الانتقالية - وهي عناصر أساسية لإرساء السلام المستدام. ولذلك، يجب أن تضطلع المرأة بدور أكبر في بناء السلام على جميع المستويات، بمشاركة جميع الجهات المعنية.

وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بتسليط الضوء على بعض العناصر التي يمكن أن تعزز مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أولا، يعد التدريب أمرا حاسما للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ثانيا، تكتسي حالة التأهب العمليتي أهمية قصوى في نجاح عملية النشر في بعثات حفظ السلام وبناء السلام. ثالثا، يشكل تنوع مناطق الانتشار أمرا بالغ الأهمية لضمان تحقيق مشاركة أكبر للمرأة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. كما تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، التي انضمت بلغاريا إليها في وقت سابق من هذا العام.

في البداية، أود أن أشكر كينيا على تنظيمها المناقشة المفتوحة اليوم، وأشكر مقدمات الإحاطات على الدعوة إلى تعزيز الاستثمارات الموجهة نحو المرأة في حفظ السلام وبناء السلام والنهوض بالتنفيذ السريع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وترحب بلغاريا بالتقرير الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827) والتوصيات الواردة فيه وتثني على جهود الأمين العام الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية على جميع المستويات، بما في ذلك ركيزة السلام والأمن. ويركز تقرير هذا العام على الدور الذي لا غنى عنه للنساء المحليات في عمليات السلام، فضلا عن المساهمة الرئيسية للمجتمع المدني.

والأهم من حصص المشاركة هو كفالة المساهمة النوعية للمرأة في المسائل الموضوعية قيد النظر في أي عملية سلام معينة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم مقترحات عملية تضعها المرأة بشأن صياغة الدستور والتشريع في بيئة ما بعد النزاع، بما في ذلك البعد الجنساني على سبيل المثال لا الحصر.

وينبغي تمكين هذه الإسهامات على مستويين: المشاركة المباشرة للمرأة في جميع مسارات عملية السلام ومن خلال آلية تتيح للخبيرات المحليات تقديم أفكار بشأن مسائل محددة. ويمكن أن تكون الأمم المتحدة مفيدة في هذا الصدد من خلال مشاركتها - بل وقيادتها - في عمليات السلام وفي تفاعلها مع الجهات الفاعلة المحلية، التي يمكنها أن تساعد في الاستفادة الفعالة من آرائها. وعلاوة على ذلك، فإن قدرتها على الاستفادة من النماذج الناجحة في ممارسات الدول ذات الصلة على نطاق أعضائها هي مساهمة حاسمة أخرى يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد على تهيئة البيئة الآمنة اللازمة لمشاركة النساء في صنع السلام وبناء السلام. وهذا عنصر يمكن إدراجه صراحة في ولاياتها.

وحتى إذا كانت المساواة بين الجنسين مكرسة في صكوك السلام، فإن ذلك ليس سوى الخطوة الأولى نحو تحقيق المساواة في مجتمع ما بعد النزاع. ومع استمرار انتشار العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب واستمرار تجاهل هذه الجرائم إلى حد كبير، فإن أقل ما يلزم لوضع المجتمع على مسار المساواة هو تحقيق المساءلة والتعويض عن تلك الجرائم. وينبغي أن يكون للعنف القائم على نوع الجنس ثمن باهظ جدا يدفعه مرتكبه، وينبغي عدم التفكير في إصدار عفو عن تلك الجرائم أو أي نوع آخر من الجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن دور عمليات الأمم المتحدة أساسي. ولا تشمل ولاياتها حماية المدنيين فحسب، بل يمكن لبعثات الأمم المتحدة، في حالات ارتكاب فظائع، أن تكون مصدرا لتقصي الحقائق والأدلة التي تمكن من

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية المنع، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي والجنساني، الذي يمكن التصدي له، بما في ذلك من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي القوات المسلحة البلغارية، تدعم البرامج والتدريب بشأن المنع استراتيجيات وسياسات مكافحة التحرش الجنسي. ولا تزال مسألة حماية الناجين والنهج الذي يركز على الناجين على جدول الأعمال العالمي، ولا سيما إمكانية وصول الناجين إلى العدالة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان القضاء على الوصم والتمييز، مع ضمان تقديم خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وغيرها من الخدمات ذات الصلة. ويقدم تقرير هذا العام مرة أخرى دليلا على فعالية القيادة النسائية على أعلى المستويات. وبينما تعترف بلغاريا بالتطورات الإيجابية في بعض البلدان المتأثرة بالنزاعات الموصوفة في التقرير، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في أفغانستان وانتهاكات حقوق المرأة والقيود المفروضة عليها. وقد التزمت بلغاريا بتقديم ١٠٠ ٠٠٠ يورو لأفغانستان في شكل معونة إنمائية رسمية. وفي هذا الصدد، نسلم أيضا بالحاجة إلى تمويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك المنظمات والشبكات الأهلية النسائية.

وأخيرا، أود أن أؤكد لمجلس الأمن التزام بلغاريا بالمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق المرأة، وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قبرص.

السيدة إيوانو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. وسيكون بياني مكملا لبيان الاتحاد الأوروبي، الذي نؤيده تماما.

لقد شددنا من قبل في هذه القاعة على أهمية مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات السلام، ليس فقط للوفاء بمعيار ضرورة المساواة، بل واعترافا أيضا بأن السلام يكون أكثر استدامة عندما ينبثق عن عمليات شاملة للجميع.

ندعم عملية حوار بين النساء من مختلف الأحزاب السياسية والنساء الناشطات في حركات المعارضة. وبالمثل، أسسنا مؤخرا في سويسرا شبكة من النساء العاملات في مجال الوساطة والعمالات في مجال بناء السلام. غير أن هناك حاجة إلى تحسين ربط العمليات المحلية بالمشاركة المتعددة الأطراف. ونرحب بالعدد القياسي من النساء من المجتمع المدني اللواتي قدمن إحاطة إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي. وينبغي للمجلس أن ينظر في متابعة أكثر منهجية لتوصيات مقدمات الإحاطات.

ثانيا، في عام ٢٠٢٢، سنتشارك جنوب أفريقيا وسويسرا في رئاسة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وسنعمل على التنفيذ المنهجي للأدوات القائمة، مثل خطط العمل الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستعطي سويسرا الأولوية أيضا لتعزيز أنشطتها دعما لمشاركة المرأة، والتعاون مع المجتمع المدني، والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ولذلك يسرنا أيضا أن نكون من الموقعين على ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. والمجال الثالث هو الأكثر ابتكارا. فنحن نواصل الاستثمار في الربط بين المرأة والسلام والأمن والرقمنة، آخذين في الاعتبار الفرص الكبيرة، فضلا عن المخاطر العديدة، التي يمكن أن تنشأ. وعلى وجه الخصوص، دعمت سويسرا دراسة عن تحديات وفرص الرقمنة بالنسبة للنساء العاملات في مجال بناء السلام. وقد أجرت الدراسة الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام ومؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام، ومقرهما جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا هذا الأسبوع مع الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية بإعادة إصدار تطبيق رقمي. ونحن مقتنعون بأنه سيفيد أيضا أعضاء المجلس.

وسويسرا، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، ستواصل وتعزز التزامها بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسنعمل على أن نكون قوة إيجابية للسلام وللابتكار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

الملاحقة القضائية الوطنية أو الدولية، وينبغي لها القيام بذلك. وهذا أيضا عنصر ينبغي إدراجه صراحة في ولايات عمليات حفظ السلام. وأخيرا، فإن التصدي لثقافة السلطة الذكورية التي لا يزال يعاني منها قطاع الأمن على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء، من ضمن الأولويات. بيد أن ذلك لن يحل بمفرده المشاكل العميقة الجذور في مجال المرأة والسلام والأمن، التي هي مظهر من مظاهر أوجه عدم المساواة الأوسع نطاقا ولا يمكن معالجتها بدون شن حملة أعم وأشمل على العقلية التي تديهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بايرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تود سويسرا أن تشكر كينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بطريقة شاملة للجميع من خلال تحقيق عودة جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة المباشرة في القاعة. ونود أيضا أن نهني مقدمات الإحاطات من الأمم المتحدة والمجتمع المدني على السواء على مساهماتهن القيمة. ونهني كينيا، إلى جانب أيرلندا والمكسيك، على جعل المرأة والسلام والأمن أولوية لريئاساتهم. هذه القيادة مثال جيد يحتذى به.

إن المعركة من أجل الحقوق الفردية للمرأة معركة طويلة الأمد. هذه هي كلمات إليانور روزفلت، المدافعة العظيمة عن حقوق الإنسان. وينطبق الشيء نفسه على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والواقع أن التفاوتات الكثيرة بين الإطار الشارح والواقع الميداني مستمرة. وكما يؤكد موضوع المناقشة المفتوحة اليوم، فإن الاستثمار في النساء من بناء السلام أمر أساسي لتحقيق هذه المهمة الطويلة الأجل. ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة مجالات تقدم سويسرا، وستواصل تقديم إسهام خاص فيها.

أولا، تكرس سويسرا جهودها لجلب المزيد من النساء إلى طاولة المفاوضات. إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية في العمليات السياسية وعمليات السلام هي إحدى النقاط الرئيسية في استراتيجيتنا للسياسة الخارجية. ففي لبنان، على سبيل المثال،

ونخفف منها. وإذ ندرك تماما أن الوقت ليس في صالحنا، هناك سؤال يطرح نفسه بخصوص ما إذا كان ينبغي لنا أن نبدأ حوارا بشأن الحصص الجنسانية في مفاوضات السلام.

ثانيا، يجب كفالة أن تتضمن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أيضا الحماية والوقاية والإغاثة والتعافي. ولا يمكننا التركيز على مشاركة النساء والفتيات بينما يسود العنف ضد العاملات في بناء السلام والقيادات السياسية النسائية والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان. وكما ورد في تقرير الأمين العام،

فإن هذا "التلازم بين العنف الذي يستهدف المرأة وحقوقها، من جهة، والتهميش والإقصاء الشديدين للنساء، من جهة أخرى، لا يزال يجسد واقع الحال بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٢١". (S/2021/827، الفقرة ٤).

إن سلامة النساء والفتيات وحمايتهن لهما أهمية أساسية لكي يساهم في تنفيذ اتفاقات السلام بطريقة مجدية. ويجب أن نتيح أيضا فرص الحصول على التعليم من دون قيود وتكافؤ الفرص كعاملات في مجال الوساطة وفي مجال بناء السلام وكقيادات. ويساور مالطة القلق من أن أكثر من ١١ مليون فتاة قد لا يعدن إلى المدرسة بعد مرض فيروس كورونا، وأن تعطل برامج منع زواج الأطفال يمكن أن يؤدي إلى ١٠ ملايين حالة زواج أطفال إضافية.

وتتعلق نقطتي الثالثة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. فعلى أن نكفل أن لدى بعثات الأمم المتحدة السياسات والموارد الداخلية الجنسانية المناسبة لتنفيذها. كما أن التدريب المنتظم على الجوانب الجنسانية أمر أساسي. وينبغي أن تكون للبعثات السياسية الخاصة أيضا علاقات قوية مع المنظمات النسائية الوطنية التي يمكن أن تساعد على تعزيز الملكية الوطنية لتلك المبادئ والأفكار.

النقطة الرابعة والأخيرة ذلك إن خطة المرأة والسلام والأمن تتعلق أيضا بالفتيات والفتيان والرجال. إنها تتعلق بالفتيات لأنهن إذا لم يشاركن، لن تتوفر لديهن الأدوات والمهارات اللازمة للاضطلاع

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر مالطة كينيا على عقد مناقشة مفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن تحت شعار "الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام" وعلى العودة إلى الشكل المفتوح والشامل للجميع تمشيا مع المناقشات المفتوحة التي كانت تجري في الفترة السابقة للجائحة. ونرحب ترحيبا كبيرا بعودتنا إلى القاعة لإجراء هذه المناقشة المهمة. كما نشكر الأمين العام أيضا على رسالته وتقديره ((S/2021/827)، ونشكر كذلك مقدمات الإحاطات على مشاطرتهم أفكارهن وتجاربهن القيمة.

وتؤيد مالطة البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وأود أن أبرز النقاط التالية بصفتي الوطنية.

أولا، إن دعوة الأمين العام، التي وجهها قبل عام، من أجل إحداث تحول جذري في المشاركة المجدية للمرأة في جهودنا لحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام لا تزال واضحة ومدوية اليوم. ويجب أن نضاعف جهودنا لجعل تنفيذها حقيقة واقعة، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة كشريكة على قدم المساواة في السلام منذ المراحل الأولى من كل عملية سياسية.

ومن المشجع أن المرأة أدرجت كمندوبة في جميع العمليات التي شاركت الأمم المتحدة في قيادتها في عام ٢٠٢٠، باستثناء عملية واحدة. غير أن ذلك لم يكن هو الحال بالنسبة لمندوبي أطراف النزاع. فقد بلغت هذه النسبة ٢٣ في المائة، ولولا التدابير المستمرة التي تدعمها الأمم المتحدة لكانت أقل بكثير. وينبغي التنويه بالمزيد من التقدم الذي أحرز تحت قيادة الأمين العام. غير أن المسألة لا تتعلق بإجراء عمليات حسابية على الأرقام، إنما تتعلق بالواقع. فيجب أن نفعل المزيد لكفالة أن تشرك جميع أطراف عمليات السلام النساء والفتيات، بكل تنوعهن، إشراكا كاملا. ويجب أن نهيئ الظروف الميدانية التي من شأنها أن تقضي إلى مشاركة المرأة والفتاة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية. ويتعين علينا أن نحدد العقبات المتعلقة بحقوق المرأة والفتاة والأحكام الجنسانية في اتفاقات السلام في مرحلة مبكرة،

حرصت دولة قطر في دورها الفاعل، بوصفها وسيطا في رعاية الحوار من أجل إحلال السلام في أفغانستان، على إشراك المرأة في محادثات السلام الأفغانية. ولمواصله حرصها على دورها كشريك دولي لأفغانستان، كرّست اهتماما خاصا لضمان الحفاظ على المكاسب التي حققها الشعب الأفغاني على مدى العقود الماضية، وخاصة المكاسب التي تحققت لصالح المرأة. كذلك شددت مرارا على الشمولية واحترام حقوق الإنسان للجميع لا سيما النساء والفتيات، والأطفال والأقليات، وضمان دور المرأة الأفغانية الحيوي في تنمية أفغانستان. وتقوم دولة قطر بشكل فاعل بالتنسيق مع الشركاء الدوليين في هذا الصدد.

لقد أبرزت الشريعة الإسلامية مركزية حقوق المرأة، وثمة أمثلة ناجحة على الالتزام بذلك في العديد من الدول الإسلامية، بما فيها دولة قطر، التي تمارس فيها المرأة حقوقها بشكل كامل وبناءً. وبما أن النساء والفتيات عموما يتحملن الوطأة الكبرى عند تردي الأوضاع الإنسانية، فإن التضامن مع النساء الأفغانيات وتقديم الدعم لهنّ يكتسي أهمية خاصة. ومن هذا المنطلق، يسّرت دولة قطر تواصل مسؤولي الأمم المتحدة مع السلطات في كابول مما أثمر عن ضمانات بتيسير تقديم المساعدات الإنسانية وعدم عرقلة عمل الجهات الفاعلة الإنسانية، كما تتخذ دولة قطر إجراءات لصالح استمرار تشغيل المرافق التعليمية ودراسة الفتيات. وكذلك ساهمت في إجلاء واستضافة الآلاف من الأشخاص خلال الأسابيع الماضية مع إيلاء أهمية للنساء والفتيات.

تقوم دولة قطر بشكل فاعل بالتنسيق مع الشركاء الدوليين بما في ذلك ضمن إطار مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان هنا في نيويورك للتحرك نحو إسماع أصوات النساء الأفغانيات وحماية حقوقهن، وتشارك حاليا في تنظيم حدث رفيع المستوى بالتعاون مع المملكة المتحدة وكندا حول التعاون الدولي من أجل دعم النساء والفتيات في أفغانستان.

في الختام، نؤكد التزام دولة قطر بمواصله التعاون مع كافة الجهات المعنية بخطة المرأة والسلام والأمن وتقديم الدعم اللازم لضمان تنفيذها على أرض الواقع، بما يسهم في إحلال السلام والأمن على نحو مستدام في العالم بأسره.

بعمل أسلافهن عندما يكبرن ويصبحن نساء. ويجب أن يكون الأولاد والرجال أيضا جزءا من الحل من خلال معالجة دوافع النظام الأبوي في المجتمع وما يصاحب ذلك من عدم مساواة وضعف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): بادئ ذي بدء، نرحب بترؤس معالي السيدة ريشيل أومامو، وزيرة خارجية جمهورية كينيا، لهذا الجلسة، ونرحب بحضور معالي الأمين العام. ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. ونؤيد البيان الذي قدّم باسم مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان.

إن خطة المرأة والسلام والأمن من بين أولويات دولة قطر في سياق سياساتها الشمولية على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك انطلاقاً من أيماننا الراسخ بأهمية ضمان حقوق النساء كاملةً والنهوض بوضع المرأة بوصفها شريكا أساسيا في مختلف مراحل صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. لذلك نؤيد الجهود الدولية المستمرة خاصة تلك التي بدأت منذ العام ٢٠٠٠ لتسليط الضوء على هذا الموضوع الهام.

بالنظر إلى أهمية التعليم، بصفته عاملا أساسيا في تعزيز مشاركة النساء في تحقيق السلام والتنمية المستدامة في مجتمعاتهن، تولى دولة قطر أولوية خاصة للمرأة والفتاة خاصة في حالات النزاع ضمن الفئات المستهدفة في برامج دعم التعليم التي تنفذها. وأشير هنا إلى تعهد صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتوفير التعليم النوعي لمليون فتاة، وذلك في سياق دعم دولة قطر لإعلان شارلوا بشأن توفير التعليم للفتيات في حالات الطوارئ.

ستستضيف دولة قطر في عام ٢٠٢٢ المؤتمر العالمي الرفيع المستوى حول مسارات السلام الشاملة للشباب، وذلك بالتعاون مع فنلندا وكولومبيا ومكتب مبعوثة الأمين المعنية للشباب، ومؤسسة التعليم فوق الجميع. وسيركز المؤتمر من بين مواضيع أخرى، على مشاركة الشابات في عمليات السلام، وهي مسألة تصب في مصلحة الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة واسعة للمرأة في صنع السلام.

إن نيبال، بوصفها من أكبر البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة تتحلى بأعلى درجة من الحس بالمسؤولية، زادت عدد النساء العاملات في حفظ السلام. ونسعى جاهدين لتحقيق هدف الأمم المتحدة في إدماج النساء من حفظة السلام في الوحدات العسكرية، وقد سبق أن بلغنا أهدافا أخرى تتعلق بالنساء من حفظة السلام. وما فتئت قوات حفظ السلام التابعة لنا تسخر مهاراتها في التعامل مع المجتمعات المحلية وبناء الثقة لحماية النساء والمدنيين على أرض الواقع. وهي فعالة في مساعدة ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، وفي أنشطة بناء القدرات، وجمع المعلومات الاستخباراتية لحماية النساء والفتيات. وفي المقام الأول، توفر قوات حفظ السلام النسائية لدينا دافعا إيجابيا مباشرا للمجتمع المحلي لتبني تمكين المرأة، وتعليم الفتيات، والمساواة بين الجنسين.

لا بد من أن تكون المرأة جزءا لا يتجزأ من حسم النزاعات، وبناء السلام، وصنع السلام، وحفظ السلام، وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع من أجل تحقيق السلام المستدام. ويجب أن نضع سياسات وبرامج شاملة وإيجابية لإدماج المرأة وتمكينها من أجل ضمان مشاركتها المشروعة في الإدارة الحكومية.

إن نيبال ملتزمة بتنفيذ جميع الركائز الأربع لخطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر كينيا على ريادتها في عقد المناقشة المفتوحة اليوم. نشكر أيضا الأمين العام ومقدمي الإحاطات على بياناتهم.

من الحيوي مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية، وفعالة، ومجدية في جميع مراحل عملية السلام. فالنساء يقمن بدور لا غنى عنه في منع نشوب الصراعات، وحلها، وفي بناء السلام وحفظ السلام. وهذه الآراء متجسدة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، الذي أيدته الفلبين تأييدا كاملا، وفي القرارات اللاحقة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الكينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، على المستوى الوزاري، بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر أيضا الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات على بياناتهم الشاملة وأفكارهم المستبصرة.

تؤيد نيبال بقوة خطة المرأة والسلام والأمن. إن نيبال، بوصفها بلدا خارجا من نزاع، بتجربة مؤلمة، عانت من أثر الصراع على المرأة. وفي السنوات التي تلت توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٦، حققت نيبال تحولا تاريخيا من حيث ضمان مشاركة المرأة في السياسة والحياة العامة.

واليوم، يكفل دستور نيبال للنساء نسبة ٣٣ في المائة من المقاعد في البرلمانات الاتحادية والبرلمانات الإقليمية، و ٤٠ في المائة من التمثيل في الحكومة المحلية، فضلا عن تناوب المناصب بين الذكور والإناث على أعلى المستويات، من الرئيس ونائب الرئيس، إلى رئيس مجلس النواب ونائبه. وبالمثل، يجب أن يكون رؤساء البلديات أو نواب رؤساء البلديات من الإناث. وعلاوة على ذلك، ينص الدستور على إدماج المرأة في جميع هياكل الدولة.

في عام ٢٠١١، اعتمدت نيبال خطة عمل وطنية لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠١) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بوصفها أول بلد في جنوب آسيا وثاني بلد في آسيا يفعل ذلك. وقد تصدرت أولويات الخطة زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، وحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وإنهاء الإفلات من العقاب.

أعدنا أيضا خطة عملنا الوطنية الثانية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم ضحايا الصراع. وتركز الخطة على المسائل المتعلقة بتحقيق العدالة للنساء والفتيات المتضررات من الصراعات، وتحسين سبل عيشهن، وتوفير الأمن للنساء والأطفال، عموما.

وفي منطقتنا، تؤيد الفلبين عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أعمالها. وتتمثل ممارسة جيدة يمكن تقاسمها مع المنظمات الأخرى في سجل المرأة من أجل السلام التابع للرابطة، وهو عبارة عن قائمة موجزة بالقيادات النسائية في الرابطة من ذوات الخبرة في مختلف جوانب عمليات السلام، بما في ذلك المفاوضات والوسيطات والميسرات والباحثات وغيرهن. ويمكن لمعهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة، وهو الذراع البحثية للرابطة، أن يتبادل أيضاً أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن المسائل الجنسانية والنزاعات.

وتكرر الفلبين دعوتها إلى زيادة مشاركة المرأة في الأدوار النظامية وإلى إدماج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب حفظ السلام. ونؤيد زيادة نشر حفظة السلام من النساء على جميع المستويات وفي المناصب القيادية.

ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تشكر لكسمبرغ الرئاسة الكينية لمجلس الأمن على دعوتها إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن بالحضور الشخصي، الأمر الذي مكن ممثلي الدول غير الأعضاء في المجلس من المشاركة.

كما نشكر جميع المشاركين الذين ساهموا في المناقشة من خلال تبادل خبراتهم. ونشكر أيضاً الأمين العام على تقريره السنوي الشامل (S/2021/827).

تؤيد لكسمبرغ تماماً البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، الذي كان معلماً رئيسياً لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في النزاعات المسلحة. ولكن

منذ عام ١٩٩٧، ما انفكت المرأة الفلبينية تضطلع بدور هام جدا في الوساطة وفي عملية السلام في مينداناو، سواء بصفتها عضوا في فريق التفاوض الحكومي أو في أمانته أو في أفرقة العمل التقنية.

إن الفلبين أول بلد في آسيا يعتمد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أدت الخطة، وهي نتاج تفاعل بناء بين الحكومة والمجتمع المدني، إلى تعظيم مكاسب عقود من العمل الهادف إلى تعميم المنظور الجنساني في البلد. ومكنت وكالات الحكومة الوطنية و وحدات الحكم المحلي من تحديد مبادرات في مجالات المرأة والسلام والأمن من أجل إدماجها في خططها العادية وميزانياتها وتقاريرها عن الإنجازات، على النحو الذي يقضيه القانون التاريخي للبلد: ميثاق حقوق المرأة. وتوفر الخطة الحالية إطاراً لتعزيز حقوق المرأة وأدوارها القيادية في مجالات بناء السلام وحفظ السلام ومفاوضات السلام.

وأدت المرأة دوراً أساسياً في وضع حد للنزاع الذي استمر عقوداً بين الحكومة الفلبينية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وترأست الفريق الحكومي امرأة - وهي أول امرأة في منصب كبير مفاوضين في العالم توقع اتفاق سلام مع جماعة متمردة.

وفي ضوء جائحة مرض فيروس كورونا، تسعى وزارة الدفاع الفلبينية إلى زيادة تمويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع الاعتراف بأن هذه الجائحة تفاقم عدم المساواة بين الجنسين في السياقات المتأثرة بالنزاع وما بعد النزاع والأزمات الإنسانية. وتواجه النساء والفتيات زيادة في حالات العنف الجنساني، وصعوبات أكبر في الحصول على السلع والخدمات الأساسية.

إن الشرطة الوطنية الفلبينية مكلفة بموجب القانون بإعطاء الأولوية لتعيين النساء وتدريبهن. وتخصص قوات الشرطة ما لا يقل عن ١٠ في المائة من حصتها السنوية في التعيين والتدريب والتعليم للنساء، وأنشأت أكثر من ٢ ٠٠٠ مكتب لحماية المرأة والطفل على الصعيد الوطني، تديرها محققات مدربات.

وفي هذا العام، أنشأ جيش لكسمبرغ لجنة للمرأة، هدفها وضع مقترحات محددة لتعزيز إدماج النساء وتجنيدهن في جيش بلندا. ونشجع أيضا مشاركة المرأة في البعثات المدنية لإدارة الأزمات، وندعم ذلك. وفي ٦ نيسان/أبريل، نشرت لكسمبرغ ضابطة شرطة في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية. وهي تعمل أساسا في تنفيذ مشروع يدعم الضابطات في قوة الشرطة الفلسطينية.

وفي الأسبوع الماضي، تشرفت لكسمبرغ بانتخابها لأول مرة في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤. إن المساواة بين الجنسين أولوية سنسعى إلى تعزيزها وتوطيدها. ويمكن للأعضاء أن يعولوا علينا في الكفاح الهام لتعزيز حقوق المرأة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لجمهورية كينيا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن.

تؤيد اليابان دعوة الأمين العام إلى إحداث تحول جذري في المشاركة المجدية للمرأة في جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، وهي على استعداد لتبادل الأفكار الثاقبة المكتسبة من خلال دعمها لأنشطة الأمم المتحدة وغيرها. وتدعم حكومة اليابان أنشطة فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والعراق. وتهدف أنشطته إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والاستجابة القضائية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، فضلا عن تحسين إمكانية وصول الضحايا والناجين إلى العدالة. وتعتقد اليابان أن تلك الجهود توفر بيئة مواتية لتمكين النساء المحليات دون خوف وتعيد إليهن كرامتهن حتى يتِمَكَّن من تولي المسؤولية الكاملة عن جهود بناء السلام وإعادة الإعمار في بلدانهم.

وفي الأسبوع الماضي، أطلع أعضاء فريق الخبراء، استنادا إلى عملهم في جمهورية أفريقيا الوسطى، الدول الأعضاء على الصعوبات

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. والحالة الراهنة في أفغانستان تدل على هشاشة حقوق المرأة. وحماية حقوق المرأة تعني حماية حقوق المجتمع بأسره.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، من واجبنا أن نترجم التزاماتنا الطويلة الأمد إلى أفعال. وتبين مختلف الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن مدى أهمية إشراك المرأة على جميع مستويات عمليات السلام وحفظ السلام. وهو شرط أساسي لحل النزاعات وتحقيق السلام الدائم.

ووفقا لدراسة عالمية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، تزيد مشاركة المرأة احتمالات إبرام اتفاق سلام يستمر ١٥ عاما بنسبة ٣٥ في المائة. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الرامية إلى ضمان تمكن عناصر السلام هذه من الاضطلاع بدورها في نهاية المطاف.

ويجب إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجا كاملا في جميع أعمالنا، سواء كان ذلك في إطار ولاية مجلس الأمن أو في مفاوضات الميزانية أو المنظمات الإقليمية أو من خلال السياسات الوطنية أو المبادرات المحلية. وكما أكد تقرير الأمين العام، ينبغي تقديم دعم أكبر للمنظمات المحلية التي تعزز حقوق المرأة.

وتماشيا مع سياسة لكسمبرغ الخارجية النسوية، فإنها تواصل تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وتتبع خطة عملنا نهجا كليا وتركز على مجالات مثل الدبلوماسية والدفاع والتعاون الإنمائي، فضلا عن المجالات الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم وتغير المناخ، لضمان تمكين المرأة على نحو دائم. وسنواصل تمويل المشاريع والمبادرات الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني والإفلات من العقاب، ولا سيما من خلال استراتيجية قائمة على نوع الجنس، بينما نقدم المساعدة الإنمائية الرسمية.

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في مشاريع لتمكين المنظمات النسائية المحلية في ذلك المجال.

وفي حين أن طبيعة المشاريع التي ذكرتها تختلف من مشروع إلى آخر إلا أن مفتاح نجاحها هو نفسه: ضمان المشاركة الفعالة للحكومة المضيفة وشعبها. وآمل أن تسهم هذه الجلسة في تعزيز التنسيق والشبكات والشراكات من أجل تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جمهورية كينيا على ترتيب هذه المبادرة.

يساور سري لانكا قلق بالغ من أنه رغم التطورات والالتزامات العالمية في مجال السياسات لدعم المرأة تظل هناك أمام المرأة حواجز هيكلية كبيرة وعدم تمكنها من أن تكون ممثلة تمثيلاً كاملاً على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في عمليات السلام. نحن نقدر أن الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة الدولية الرئيسية المناطة بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، ملتزمة بزيادة عدد النساء المدينيات والعاملات في صفوف القوات النظامية في حفظ السلام على جميع المستويات وفي جميع المناصب، بما في ذلك المناصب القيادية العليا.

ترى الأمم المتحدة المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفاً لضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. وتتمثل الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في تعميم المنظور الجنساني، الذي يستتبع جلب مفاهيم وتجارب ومعارف ومصالح النساء والرجال للتأثير على تخطيط صنع السياسات وصنع القرار.

لقد أسهمت سري لانكا إسهاماً إيجابياً في الجهود العالمية لحفظ السلام، وتحظى بسالة ومهنية الخوذ الزرق من سري لانكا بتقدير واسع النطاق.

التي يواجهونها وقصص النجاح خلال جلسة إحاطة نظمها بعثة بلدي. وهم يواجهون تحديات كبيرة في كفالة وصول الضحايا والناجين إلى العدالة، ويعزى ذلك إلى البعد الجغرافي والوصم والافتقار إلى الوعي وبطء الإجراءات القضائية. كما خلص أحدث تقرير تشخيصي لفريق الخبراء إلى أن التحديات في النظام ناجمة عن عدم وجود تدابير تعود بالنفع على الضحايا والشهود وعن الثغرات في الإطار القانوني الوطني ومحدودية القدرة التقنية والتشغيلية في مجالات التحقيق والملاحقة القضائية والتعليم.

ولمواجهة تلك التحديات التي طال أمدها، ركز مشروع فريق الخبراء على بناء القدرات في قطاع إنفاذ القانون - المحققون والمدعون العامون والقضاة - بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية من أجل تحقيق التخصص والخبرة العاليتين في مجال الاستجابة القضائية. وأدى ذلك إلى إيصال المزيد من القضايا إلى العدالة ومكّن النساء والفتيات من المشاركة في عملية السلام بقدر أقل من الخوف.

ويبين هذا المثال كيف يمكن للأمم المتحدة أن تحقق نتائج ملموسة بخبرتها من خلال بناء المؤسسات والشراكات التعاونية على أرض الواقع.

وفي إطار مبادرة شراكات مجموعة الدول السبع المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تدعم اليابان سري لانكا بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في المصالحة وبناء السلام على الصعيد الوطني. يشمل هذا المشروع ثلاثة عناصر رئيسية: زيادة الوعي، ودعم تخطيط حكومة سري لانكا للسياسات، وتقديم تسهيلات للنساء في مجال الأعمال الحرة. وقد أتاح هذا المشروع فرصاً للنساء والفتيات للمشاركة مباشرة في عملية بناء السلام والإنعاش وإعادة بناء المجتمعات المحلية بعد صراع دام ٢٦ عاماً.

كما أن اليابان، ومن خلال الوسائل الثنائية، تدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحسين مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام. وعلى وجه الخصوص، شاركت

مناحي الحياة بشكل صادق. وأطرح السؤال التالي: هل من المستغرب إذن أنه على الرغم من أن النساء ناشطات في بناء السلام المجتمعي إلا أنهن غائبات بشكل كامل تقريبا عن طاوولات المفاوضات السياسية؟ فاستبعدهن من طاوولات السلام هو أمر ملحوظ؛ ولأمثلة على ذلك سجل مخيب للأمال. ألا ينبغي عندئذ أن تكون المرأة، كما يجب، حاضرة على طاوولات التفاوض؟ الجواب ببساطة هو "نعم" - أولاً، لأن المرأة تتأثر بالنزاع، وبالتالي تتأثر باتفاقات السلام؛ ثانياً، وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن إشراك المرأة في جميع مراحل عمليات السلام هو أمر حاسم لتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة للجميع؛ وأخيراً، وجود المرأة يحدث فرقا في أنواع القضايا التي يتم طرحها عموماً على عمليات السلام الرسمية. ويرى المرء أن القيود المثبطة لمشاركة المرأة في صنع القرار هائلة في جميع المناطق، ولكنها تكون حادة للغاية في مناطق النزاع. ففي حين تعاني مجتمعات محلية بأكملها من عواقب وخيمة للنزاع المسلح تتأثر النساء والفتيات على وجه التحديد بسبب وضعهن الهامشي. إن التسوية السلمية لا تتعلق بإنهاء الحرب فحسب، بل أيضاً بتهيئة الظروف لنظام سياسي جديد وعادل.

النقطة الثانية هي أن غياب المرأة عن طاولة المفاوضات يقلل من إمكانية وجود سياسة شاملة وعادلة تنشأ في أوقات ما بعد انتهاء النزاع. وقد لوحظ أن غياب المرأة النسبي عن طاولة المفاوضات هو أمر هام لأنها عندما تكون حاضرة أو تشارك في مفاوضات أقل رسمية فإنها تميل إلى إثارة قضايا مختلفة وكثيراً ما تعتمد المرأة نهجاً مختلفة لحل النزاعات.

سأختتم بياني بالإشارة إلى ما كتبه مؤلفو مقال "شن النساء للحرب"، الذي نشر في مجلة "فورين بوليسي" في عدد أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠١، فقالوا بفصاحة شديدة: "إن السماح للرجال الذين يخططون للحروب بالتخطيط للسلام عادة سيئة". ويشيرون إلى أنه في حين يأتي الرجال إلى طاولة المفاوضات مباشرة من غرفة الحرب أو ساحة المعركة تأتي النساء عموماً من الرعاية الأسرية والنشاط المدني. وأنا أسأل أخيراً، أليس هذا أمر يبعث على التفكير؟

وفيما نسعى إلى الاستثمار في المرأة في مجال حفظ السلام وبناء السلام، من الضروري أن نفهم ونعالج بشكل أفضل المشاكل التي تواجهها في المشاركة في حفظ السلام، ولا سيما الجوانب الثقافية والاجتماعية. إننا بحاجة إلى المساعدة لمواصلة الدعوة من أجل تشجيع مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، مع تزويد البلدان النامية بالموارد والمواد التدريبية وتبادل أفضل الممارسات لتوظيف ونشر النساء في صفوف القوات النظامية.

نحن نرى أن النساء اللاتي يشاركن بالفعل في عمليات السلام غير الرسمية يجب إشراكهن في عمليات السلام الرسمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق السلام على نحو هادف، وأن مفاهيم العديد من النساء لبناء السلام هي أوسع بكثير وأكثر شمولية من مفاهيم الأمم المتحدة أو غيرها من المفاهيم المستخدمة تقليدياً.

إن لجنة وضع المرأة تدرك تزايد الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والإرهاب، وما يصاحب ذلك من إساءة لحقوق الإنسان للنساء والفتيات من جانب أطراف حكومية وغير حكومية. والطبيعة المتغيرة للصراع تعني أن معظم الحروب تُخاض داخلياً، وغالباً ما تكون متجذرة في مرارة تاريخية لم تُحل فيما يتعلق بصراعات أو نزاعات عرقية - أو الماس أو المخدرات أو المعادن. والأطراف المتصارعة لا تكون بالضرورة جنوداً، بل من المنظرين السياسيين وأمرء الحرب وتجار المخدرات وأطراف حكومية وشباب محرومين وأطفال صغار.

وفي تلك العملية، أعتقد أنه يجب علينا أن ندرس الأساس المنطقي للآراء التقليدية التي كثيراً ما يتم التعبير عنها لتبرير مشاركة المرأة في حفظ السلام على أساس أن المرأة أكثر تعاطفاً وتقرباً وسلمية من الرجل؛ وأنها في وضع أفضل للتواصل مع النساء والأطفال والتعامل مع قضايا مثل العنف الجنسي؛ وأن النساء يساهمن بمهارات ناعمة في البعثات. وأنا أسأل، أليست هذه مفاهيم تمييزية في حد ذاتها؟ ألا يضع هذا التفكير العبء على عاتق المرأة؟

إذا أردنا حقاً أن نحرز تقدماً يجب علينا، أولاً وقبل كل شيء، أن نغير عقليتنا وأن نعامل النساء والرجال على قدم المساواة في جميع

وقد واصلت الأرجنتين العمل بشكل مكثف على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال الإثني عشر شهرا التي انقضت منذ عقد المناقشة المفتوحة السابقة (انظر S/2020/1084). ونعمل حاليا على وضع الصيغة النهائية للعملية الإدارية لإطلاق خطة عملنا الوطنية الثانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١).

وعلى الصعيد المحلي، وضعت وزارة الدفاع خطة شاملة للسياسة الجنسانية للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣، تتضمن تدابير لزيادة عدد النساء في بعثات حفظ السلام. وفي ذلك الإطار، ارتفعت نسبة النساء في التدريب السابق للنشر في مركز التدريب على عمليات السلام التابع للدرك الوطني الأرجنتيني إلى ٣٥ في المائة من المجموع خلال عام ٢٠٢١. وبالمثل، نسلط الضوء على أن ٥٠ في المائة من المدربين على المسائل المتصلة بعمليات السلام في مركز التدريب نساء.

و كل تلك الإجراءات الملموسة المتخذة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) تُضاف إلى جهود الأرجنتين الجارية على الصعيد الدولي، ومنها على سبيل المثال تشجيع إدراج مسألة المرأة والسلام والأمن في جدول الأعمال الإقليمي، ولا سيما في إطار السوق الجنوبية المشتركة. وفي الختام، ورغم أننا ندرك أنه قد أنجز الكثير في تحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. ومن الضروري إعادة النظر في الاستراتيجيات المعتمدة من أجل الحصول على نتائج أفضل. وتؤكد الأرجنتين من جديد التزامها العميق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وستواصل العمل من أجل تنفيذها بالكامل على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفرا (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفينيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8886) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين. **السيدة سكيف** (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد كينيا لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة وللتركيز بشكل خاص على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) من أجل إحراز تقدم حقيقي في هذه الخطة. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن شكرنا على الإحاطات التي قدمها الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمبعوثة الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

في سياق الذكرى السنوية الحادية والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) وإحياء الذكرى السنوية السادسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، تؤكد الأرجنتين من جديد التزامها بوضع وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الكامل للنساء والفتيات بكل تنوعهن وتعميم القضايا الجنسانية في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن هي شروط لا غنى عنها لمنع نشوب النزاعات بشكل فعال ولبناء سلام دائم. وفي هذا الصدد، يجب أن نضاعف جهودنا المبذولة لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها وقيادتها في جميع عمليات منع نشوب النزاعات وبناء السلام وعلى جميع مستويات صنع القرار.

تدرك الأرجنتين أنه يجب أن يكون هناك تنسيق أكبر لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهذا لا يعني تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب، بل أيضا تنفيذ توصيات الهيئات الأخرى ذات الصلة. ومن أجل دعم مشاركة المرأة في عمليات السلام، يرى بلدنا أنه سيكون من المفيد أن نرى مشاركة أكبر من الشبكات المحلية للوسيطات من منظور جنساني، ولأهمية ذلك الكبيرة لأن تلك الآلية الوقائية، التي طبقت بنجاح في مناطق مختلفة من العالم والتي روجت لها الأرجنتين نفسها في المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية، تسعى إلى معالجة الجذور الهيكلية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات أو اندلاع أعمال العنف قبل أن تظهر أعراضها.

الأفغاني واحترام حقوق الإنسان والحصول على الخدمات الصحية والتعليم وتوفير فرص العمل أهمية أساسية. وتؤكد سلوفينيا من جديد دعمها الكامل لجميع المبادرات الموجهة نحو الحفاظ على حقوق النساء والفتيات في أفغانستان.

وأخيراً، لا يمكننا أن نحقق نتائج ملموسة إلا بالعمل معاً. وعلينا أن نتصرف بحزم لوقف التراجع والممانعة بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والاستفادة من النتائج التي تحققت بالفعل. وسلوفينيا على استعداد للاضطلاع بدورها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغواييزا (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر كينيا على عقد هذه المناقشة الهامة، مبرزة الحاجة الملحة للاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ومختلف مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة.

إن تركيز مناقشة اليوم على الاستثمار في النساء المحليات في البلدان التي تستضيف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لتسريع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قريب من تجربة رواندا الخاصة. فرواندا، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعتبر حماية المدنيين، ولا سيما أشدهم ضعفاً - أي النساء والأطفال - في النزاعات، جوهر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومعياري لفعالية حفظ السلام. ونولي أهمية كبيرة لفهم السياق المحلي ومراعاة احتياجات وشواغل وتصورات السكان الذين نتولى مسؤولية حمايتهم. وذلك يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، النساء والشباب والمشردين داخليا واللاجئين.

وإذ نفكر ملياً في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، ينبغي ألا يفوتنا أن القرار لا يتناول فحسب كيفية تأثر النساء والفتيات تأثراً غير متناسب بالنزاعات العنيفة؛ بل يؤكد أيضاً الدور الحاسم الذي تضطلع به النساء في عمليات السلام والمصالحة. وقد أعطت رواندا الأولوية لمساهمة المرأة في جميع مراحل حفظ السلام وبناء السلام.

نشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2021/827). ونرحب على وجه الخصوص بالجهود المكثفة لتنفيذ الالتزامات بموجب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وزيادة عدد النساء اللائي يشغلن مناصب رئيسات عمليات السلام ونائبات الرؤساء وحفظة السلام والوسيطات. ويجب أن تكون المشاركة المتساوية والمجدية للمرأة في صميم الأنشطة ذات الصلة بالسلام وعمليات صنع القرار.

ويتجلى التزام سلوفينيا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في قرارنا بشأن البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠. وتؤكد الوثيقة من جديد أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي أحد المجالات ذات الأولوية في سياسة سلوفينيا الخارجية وسياستها للمساواة بين الجنسين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمدت سلوفينيا خطة عملها الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أنشأنا مركزاً للتعليم والتدريب لمن سيشاركون في عمليات وبعثات حفظ السلام. ويوفر المركز أيضاً تدريباً خاصاً حول المرأة والسلام والأمن.

وتتشر سلوفينيا النساء بانتظام بصفتهن أفراداً نظاميين في عمليات وبعثات حفظ السلام، بما في ذلك في الوظائف والمناصب العليا. وتُتشر النساء في العمليات والبعثات الدولية منذ أول وحدة سلوفينية في قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات في عام ١٩٩٧. وتشغل النساء حالياً العديد من المناصب القيادية في المجالات الوظيفية للقوات المسلحة السلوفينية، بما في ذلك قيادة وحدات تكتيكية ووحدات في الخارج. وشكّلت النساء ٢٠ في المائة من ضباط الشرطة السلوفينيين الذين شاركوا في بعثات حفظ السلام الدولية في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، كانت أول امرأة تتولى قيادة وحدة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من سلوفينيا. وبلغت نسبة النساء من القوات المسلحة السلوفينية المنتشرة في العمليات والبعثات الدولية ١٠ في المائة في العام الماضي.

وتعرب سلوفينيا عن قلقها البالغ إزاء تدهور حالة النساء والفتيات في أفغانستان. وتكتسي المشاركة الحرة والمتساوية للمرأة في المجتمع

من أجل زيادة مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة زيادة مجدية.

ونحن نعلم - ولدينا أدلة كافية - أن أحد العوامل الرئيسية التي تجعل النساء ضحايا للعنف في النزاعات المسلحة أو أطرافا فاعلة في مجال السلام بدلا من ذلك هو مشاركتهن المجدية في كامل نطاق المسائل المتعلقة بالسلام على جميع المستويات. فلنعمل جميعا معا لتحقيق ذلك ونخضع بعضنا للمساءلة استنادا إلى بيانات قوية وتقييمات للأداء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر كينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره القيم (S/2021/827) وأن أشكر جميع مقدمات الإحاطات على مداخلتهن الثاقبة.

إننا نعتقد أن مجرد التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - بعد مرور ٢١ عاما تقريبا على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التحديات والتهديدات الجديدة التي تواجه الاستقرار والسلام الدائم - لم يعد مسلما كافية. فالطبيعة المتعددة الأبعاد للنزاعات وحجم عواقبها المحتملة على المجتمعات يتطلبان التزاما قويا واتخاذ إجراءات حاسمة لإحداث تغيير مجد في النهج المتبع تجاه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي أن تسير تلك الإجراءات جنبا إلى جنب مع تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات.

وتركز بولندا جهودها على الأنشطة الرامية إلى زيادة عدد النساء في الأجهزة النظامية - الجيش والشرطة وحرس الحدود ودائرة الجمارك. ويتوافق عدد النساء في تلك المنظمات مع إمكانية مشاركتهن في بعثات حفظ السلام. ويتلك الروح، تروج بولندا بنشاط للسياسات التي تعالج العقبات المحتمل التي تواجه المرأة في عملية التجنيد ومشاركتها فيما يتعلق بنطاق انخراطها في عمليات السلام.

وتستخدم لجنة التسريح وإعادة الإدماج في رواندا، المكلفة بكفالة إعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين المسرحين اجتماعيا واقتصاديا في مجتمعاتهم المحلية، نهجا يراعي الاعتبارات الجنسانية بشكل مميز. ومن الأمثلة التي يمكن تسليط الضوء عليها أنه في أعقاب الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي في عام ١٩٩٤، عندما واجه البلد حركات تمرد ناجمة عن عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، منحت الحكومة للجهات الفاعلة المحلية زمام أمور عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدءا من تصورهما وصولا إلى تنفيذها. وعملت النساء، من خلال مبادرات مختلفة، بصفتهم مبعوثات وعوامل تمكين رئيسية في تعبئة المقاتلين السابقين الذين انضموا إلى رواندا في إعادة البناء.

وفيما يتعلق بركيزة منع نشوب النزاعات، مكنت رواندا بالمثل تجارب النساء على المستوى الشعبي وخصصت الموارد لإصلاح قطاع الأمن ليراعي المنظور الجنساني، مع التركيز على مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وإضفاء الطابع المؤسسي على إمكانية اللجوء إلى القضاء على الصعيد المحلي من خلال إيجاد منافذ للوصول. وتمثل المرأة الرواندية حاليا ٥٠ في المائة من الوسطاء المجتمعيين و ٤٨ في المائة من المدافعين القانونيين. وسعيا للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، أنشأنا ما نسميه مراكز إيسانغي للخدمات المتعددة التي تقدم خدمات شاملة ومجانية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الدعم القانوني والطبي والنفسي الاجتماعي، وكل ذلك في مكان واحد.

وترى رواندا أن التصدي للتحديات التي تواجهها في تعزيز دور المرأة في خطة السلام سيتطلب بناء شراكات فعالة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول المضيفة لبعثات حفظ السلام والقطاع الخاص والكيانات الإقليمية والدولية. وانضمت رواندا هذا الشهر إلى اللجنة التوجيهية لصندوق مبادرة إلسي بشأن المشاركات النظاميات في عمليات السلام. ونتطلع بشدة إلى العمل مع جميع المعنيين لتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين

الاعتبارات المتعلقة بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تنفيذ ولايات البعثات.

وبتلك الروح، تؤيد بولندا بقوة القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١) الذي اعتمد مؤخراً، بشأن عمليات الانتقال في الأمم المتحدة، وتأمل أن يترجم إلى إجراءات أكثر شمولاً على الأرض. وتؤيد بولندا كذلك عمل صندوق بناء السلام واستراتيجيته لعام ٢٠٢٤، مع تركيزه على دور المرأة والشباب.

وأخيراً، ندعو إلى إنشاء آلية لتسيق شؤون المرأة والسلام والأمن فيما بين الجهات الفاعلة في مجال السلام والشؤون الإنسانية والإنمائية والسلطات المضيفة. ويمكن أن يكون من المفيد في ذلك الصدد وضع إطار مشترك أو مجموعة من الأدوات من أجل العمل الملموس وإحراز تقدم على الأرض، فضلاً عن التبادل المنتظم للخبرات والتجارب والدروس المستفادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إنه لأمر طيب أن نعود إلى القاعة شخصياً.

سأدلي ببعض الملاحظات التكميلية على مداخلة المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تشيد البرتغال بالرئاسة الكينية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن استقرار المجتمعات الخارجة من النزاعات على المدى الطويل يفترض مسبقاً مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام. وقد أشاد بذلك القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) الذي أكد على أهمية إشراك المرأة في عمليات وقف إطلاق النار والسلام، فضلاً عن صنع القرار وصنع السياسات. وكما أشار الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٢٠ (S/2020/946)، أثبتت المنظمات والشبكات النسائية أنها قائدة أساسية في حالات الطوارئ ولا غنى عنها للحفاظ على التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات. غير أن النساء ظلن غائبات في

ومن أوضح الجوانب المؤلمة للنزاعات تزايد عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ضد النساء والأطفال. وقد التزمت بولندا في المحافل الدولية بإدخال تدابير تكفل مساءلة مرتكبي مثل تلك الأعمال وتعزز جهود المنع التي تكافح إفلات حفظة السلام الذين يرتكبون الاستغلال والانتهاك الجنسيين من العقاب. وتظل حماية الفئات الأضعف، مثل النساء والأطفال، إحدى أولويات عضوية بولندا في مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢.

كما إن حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتقديم المساعدة لضحايا العنف من أولويات المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية البولندية. إننا نسعى إلى تحقيق تلك الأهداف بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ونوفر الحماية والرعاية الصحية - فضلاً عن تهيئة بيئة مواتية لتمكين النساء والفتيات، من بين أهداف أخرى - من خلال التعاون الثنائي في ذلك المجال.

وقد نشأت تحديات خطيرة بشكل خاص فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والفتاة وحرياتها فيما يتعلق بالتطورات السياسية الأخيرة في أفغانستان. وكفالة استمرار حصول الفتيات على التعليم أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. فلا يمكننا أن نسمح بعكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس والتي تتطوي على الاعتراف بحقوق المرأة وحمايتها، فضلاً عن مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع مجالات الحياة. وبولندا، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، على استعداد لدعم جميع المبادرات في إطار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الرامية إلى صون الإنجازات التي تحققت خلال العقدين الماضيين في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن حفظة السلام يضطلعون بدور مركزي في تحقيق وتمكين التحولات وفي تمهيد الطريق أمام الجهات الفاعلة في بناء السلام. وإذا كان هدفنا هو تحقيق السلام المستدام، فيجب إشراك المرأة في جميع مراحل عملية السلام، بما في ذلك الوساطة والمفاوضات الرسمية والتعافي والمصالحة بعد انتهاء النزاع. ولذلك من المهم جداً أن تدرج

إننا ممتنون لعقد هذه المناقشة المفتوحة ونشكر مقدمات الإحاطات على إسهاماتهن القيمة.

لقد شاركت الجمهورية الدومينيكية، خلال عضويتها في المجلس، في جهود الدفاع عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والنهوض بها، بما في ذلك بتوليها - بالاشتراك مع ألمانيا - الرئاسة المشتركة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وما زلنا ملتزمين بتعزيز الإطار المعياري للمجلس في هذا المجال الذي تعرض فيه التقدم، للأسف، للخطر باستمرار بسبب الحقيقة الصارخة المتمثلة في أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين في بناء السلام لا تزال مستمرة وأن المرأة لا تزال مستبعدة بشكل غير مقبول.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه يجب أن تضطلع المرأة بدور مركزي واسع وحاسم في منع نشوب النزاعات وحلها وحفظ السلام. ونعيد التأكيد في ذلك الصدد على أنه ينبغي ألا تنفذ أي عملية إذا كان ذلك على حساب حقوق المرأة أو الشباب. ولن تكون أي عملية سلام ذات مصداقية - ناهيك عن أن تكون مستدامة - بدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى.

ويجب عدم التعامل مع المنظور الجنساني وحماية حقوق النساء والفتيات الإنسانية كمسألة معزولة أو ظرفية. فيجب أن يكون في طليعة مداورات مجلس الأمن ويجب تناوله بطريقة شاملة ومتسقة، بما في ذلك عند تجديد ولايات بعثات حفظ السلام. ولذلك، فإننا نشيد بقرار الأمين العام بأن يركز تقريره لعام ٢٠٢٢ على هذا الموضوع من أجل جعل حقوق المرأة أحد أبرز المؤشرات التي يمكن تحديدها في عمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. ومن أجل ترجمة هذه التطلعات إلى واقع فعلي، يجب على الدول أن تستثمر في الفتيات والنساء وأن تكفل مشاركة المرأة في الحياة العامة. وليس مستغرباً بالنسبة لنا أن النساء لا يمثلن سوى ٢٣ في المائة من الإدارة العامة في البلدان التي تمر بحالات نزاع.

وتزيد عوامل مثل تغير المناخ من حدة النزاعات، كما هو الحال في منطقة بحيرة تشاد والساحل الأفريقي، حيث تتضرر النساء والفتيات

معظم الأحيان طوال دورات النزاع. ولذلك فإن التحول الجذري الذي دعا إليه الأمين العام مطلوب بصورة عاجلة.

وتشارك المرأة فعلاً في عدد من البلدان بنشاط في منع نشوب النزاعات، فضلاً عن جهود حفظ السلام وبناء السلام والوساطة. ولكن ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تتخذ نهجاً هادفاً بشكل أكبر وأكثر طموحاً. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي الإسراع في متابعة الأولويات الواردة في القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، بما في ذلك الحاجة إلى كفاءة إدراج التحليل الشامل للفوارق بين الجنسين والخبرة التقنية في جميع مراحل التخطيط للعمليات وتنفيذها واستعراضها.

وتؤيد البرتغال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وينبغي إعطاء الأسبقية للاستثمار في الشبكات النسائية المحلية المجتمعية وتعزيز القيادة النسائية في منع نشوب النزاعات وحلها والتوسط فيها. وتكتسي الجماعات النسائية الشعبية، ولا سيما تلك التي تحشد قواها من أجل السلام وتعزيز حقوق الإنسان، مثل مبادرة تسليط الضوء، التي تدعمها البرتغال منذ عام ٢٠١٩، أهمية خاصة.

وكما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2021/875، المرفق) على نحو صائب، فإن نسبة النساء في العنصرين العسكري والشرطي قد زادت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. والبرتغال من بين الدول الأعضاء التي أسهمت في تحقيق تلك النتيجة الإيجابية. وبالإضافة إلى ذلك، ترحم بلدي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى ثلاث خطط عمل وطنية متتالية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١).

وفي الختام، يمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تُعين النساء، من خلال خطوات تدريجية ولكن حازمة، على مساعدة مجتمعاتهن وأن تعزز بذلك السلم والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد بلانكو كوندري (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): يسرني جداً، أنا أيضاً، أن أكون هنا مرة أخرى في قاعة مجلس الأمن.

من وعود. وليس الافتقار إلى الاهتمام أو القدرة هو ما يمنع المرأة من المشاركة الكاملة المتوخاة في القرار؛ بل إنه، بكل بساطة، التمييز. ويكمن التمييز في صميم كل قضية تواجهها المرأة، بغض النظر عن هويتها أو مركزها. كما أنه يؤثر في جميع مجالات حياتنا وليس وليد الصدفة بأي حال من الأحوال؛ والتمييز هو حقا مسألة سياسية ومنهجية على حد سواء.

ومعالجة مشكلة إدماج المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام يجب أن تكون أكثر من مجرد إتاحة حيز مادي لنا أو التأكد من وجود عدد كاف من النساء في القاعة. إذ يجب أن يتعلق الأمر بإضفاء الطابع الديمقراطي على خطابنا حول النساء والفتيات وإعادة صياغته وتحويل ذلك الحيز المادي إلى مكان تُحترم فيه أدوارنا وتجاربنا ومساهماتنا المختلفة في المجتمع. وأود في هذا الصدد أن أؤكد على ثلاث نقاط،

أولاً، في حين أن تركيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ينصب بحق على مشاركة النساء والفتيات، فإنها قاصرة عن تأطير مسألة الجنسانية. وتحدد القرارات في إطار مظلة المرأة والسلام والأمن نوع الجنس بالمعنى الثنائي، متجاهلة قابلية تضرر الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية والأشخاص غير المتقيدين بالتميمات الجنسانية والأفراد ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية والتعبيرات الجنسانية والخصائص الجنسية المتنوعة. والإطار الثنائي مثير للقلق بشكل خاص لأننا نعلم أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين معرضون بشكل خاص للخطر طوال دورة النزاع. ومن الأهمية بمكان إدراج فهم أوسع لنوع الجنس في جداول أعمال النساء والرجال على حد سواء. وينبغي أن يراعي هذا الفهم البيانات المصنفة عن الطيف الجنساني الكامل من أجل فهم أفضل للأثار الجنسانية للنزاع والأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعمليات الإلكترونية والألغام الأرضية وغير ذلك.

بشكل غير متناسب من انعدام الأمن الغذائي والفقر والنزاع المسلح والتطرف العنيف والتمييز بين الجنسين والعنف الجنسي. فإلى متى ستبقى أجساد النساء ساحة معركة؟ والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع هو ظاهرة متكررة وغير مرئية تترافق مع مستويات عالية من النقص في الإبلاغ. ومن المؤسف والمثير للقلق أن أيا من اتفاقات وقف إطلاق النار التي جرى التوصل إليها بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ لم يتضمن أحكاما تتعلق بالمساواة الجنسانية أو أحكاما تتعلق بحظر العنف الجنسي.

وعلى غرار العنف القائم على نوع الجنس، يجري استخدام خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على نطاق واسع لقمع آراء المرأة، ولكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه، في مناسبات عديدة، تم اختيار غض الطرف عن المسألة ببساطة. ويجب على المجلس أن يحمي ويدعم المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان، فضلا عن حيزهن المادي، حتى يتسنى لهن الاضطلاع بعملهن الحاسم بدون خوف من الانتقام.

كما ينبغي زيادة الموارد المالية والبشرية وتخصيصها للعنصر الجنساني في عمليات حفظ السلام. وتشكل المبادرات التي اتخذتها الحكومات لإدراج المساواة بين الجنسين في عملية إصلاح قطاع الأمن جزءا حاسما من ذلك العمل. وهذه مسألة تولتها وزارة الدفاع في بلدي بشعور كبير بالمسؤولية.

وختاماً، وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال التحديات والصعوبات هائلة ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وعلينا أن ننقل من الأقوال إلى الأفعال، وأن نكفل التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة شان فالفيدي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): على مدى السنوات الـ ٢١ الماضية، جننا إلى المجلس من أجل الاحتفاء بذكرى اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، الذي لم يتم بعد الوفاء بما جاء به

وتشكر ليختنتشتاين وفدكم على وجه الخصوص على إعادة الأعضاء إلى قاعة مجلس الأمن في أول مناقشة مفتوحة حقا منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا. ونأمل أن تشكل هذه الجلسة سابقة لعودة أعضاء الأمم المتحدة عموما بطريقة آمنة إلى هذه القاعة، بالروح الحقيقية لتعددية الأطراف.

ومشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحلها هي ركيزة أساسية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ إنشائها في عام ٢٠٠٠. ويعترف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) والقرارات اللاحقة بالنهج المراعية للمنظور الجنساني للحفاظ على السلام والدور الحاسم للمرأة كعوامل للتغيير. فعلى سبيل المثال، يعترف القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر، بدور النساء والفتيات خلال العمليات الانتقالية لحفظ السلام.

وفي أجزاء كثيرة من العالم، أحدثت المرأة تغييرا سياسيا وساهمت في تحقيق السلام المستدام بوصفها من حفظة السلام والوسطاء والمحامين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، من بين آخرين. وقد زادت مشاركة المرأة في محادثات السلام من احتمال استمرار اتفاقات السلام لمدة سنتين بنسبة ٢٠ في المائة، واستمرار تلك الاتفاقات لمدة ١٥ سنة بنسبة ٣٥ في المائة. ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة ناقصا إلى حد كبير، كما هو الحال في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، وكثيرا ما يتم تجاهل مساهمتها والاستخفاف بها.

والعلاقة بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واحترام القانون الدولي الإنساني هي أحد المجالات التي تستحق المزيد من البحث، لا سيما بالنظر إلى التراجع المتزايد في احترام تلك المجموعة من القوانين في الآونة الأخيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، وفي ضوء الذكرى السنوية العشرين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، شرعت ليختنتشتاين في مشروع بحثي مع معهد جورجتاون للمرأة والسلام والأمن لتحسين فهم آثار وجود المرأة في القوات المسلحة على احترام القانون الدولي الإنساني. وتبين الدراسة التي أطلقت مؤخرا بعنوان "نساء بالزي

ثانيا، ترحب كوستاريكا بالتقرير الأخير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827) واعترافه بأن الاهتمام بالمستويات المفرطة للإنفاق العسكري العالمي لا يزال غير موجود في الأطر المعيارية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الصعيدين العالمي والوطني. والواقع أن نزع السلاح ووقف الاستخدام العسكري للأسلحة أو الأفراد أو الذخائر كانا غائبين تقريبا عن المناقشات بشأن هذه المسألة ومن خطط العمل الوطنية. ويتعين علينا، بصورة عاجلة، أن نطرح هاتين المسألتين على طاولة المفاوضات وأن ننظر في كيفية تأثير المعايير الجنسانية، بما في ذلك مظاهر الذكورة العسكرية، على النزاع والعنف المسلح، فضلا عن إنتاج الأسلحة الفتاكة وتصنيعها وحيازتها وامتلاكها واستخدامها.

ثالثا، لا يذكر أي من القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الأمل أو الترميل على نحو صريح. غير أن هذه القرارات يمكن أن تكون بمثابة إطار لإدماج الاحتياجات الخاصة لمختلف النساء، بمن فيهن المترملات بسبب العنف المسلح، في تحليل الاحتياجات والتعافي. وبعيدا عن كون الأمل ضحايا بلا حول ولا قوة، فقد كن أيضا في طليعة الداعين إلى وقف القتال ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاع وبناء السلام المستدام. وهذا أمر مسلم به في القرار الذي قدمته مجموعة الدول الأفريقية في اللجنة الثالثة. وينبغي أن يتردد صدى هذا الإقرار في جدران المجلس.

وفي الختام، من المهم التأكيد على أن الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست اختيارية. فهي التزامات ملزمة قانونا. ولكن كوستاريكا تؤمن إيمانا قويا بأن ركيزة الوقاية هي التي تحتاج إلى أكبر قدر من الاهتمام والعمل. ومن واجبنا تنفيذ برنامج وقائي قوي لكل من العنف المسلح والنزاع المسلح والتمييز الجنساني، على الصعيدين الوطني والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنتشتاين.

السيدة أوهري (ليختنتشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن.

في مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠، القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠١) بشأن هذا الموضوع. وشاركنا أيضا في تقديم القرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠) بشأن دور المرأة في حفظ السلام في عام ٢٠٢٠ تمشيا مع التزامنا بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وتواصل ماليزيا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أداء عمليات حفظ السلام من خلال دعم المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام وجعل تلك العمليات أكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية. وفي هذا الصدد، نشرت ماليزيا مؤخرا في لبنان أكبر عدد من حفظة السلام من نساءها تحت راية الأمم المتحدة، وهو انتشار قوامه ٨٥ فردا منهم. ونحن مقتنعون بأن مشاركتهم ستسهم في تعزيز الشمول نحو السلام والتنمية المستدامين.

وفي الوقت نفسه تدعم ماليزيا الجهود الرامية إلى مواصلة تحديث برامج التدريب على حفظ السلام لمواجهة التحديات الجديدة، بما في ذلك تزويد حفظة السلام من النساء بالمهارات والأدوات والمعدات اللازمة على الصعيدين العملي والاستراتيجي. ونعتقد أيضا أنه يجب تقديم الدعم الكافي لبعثات حفظ السلام وعمليات السلام لتمكينها من الاستجابة لحوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني ومنع وقوعها في مناطق النزاع. وفي هذا السياق، يتم تدريب حفظة السلام الماليزيين باستمرار، بما في ذلك في مجالات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في برنامجهم التدريبي قبل الانتشار.

كما تدعو ماليزيا إلى بذل المزيد من الجهود والمبادرات من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في بناء القدرات والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونواصل دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك من خلال التبرعات المالية المستمرة لدعم مشاركة المرأة الهادفة وإدماج المنظورات الجنسانية في عمليات السلام والأمن. وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم ماليزيا بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في النهوض

العسكري“ كيف يؤثر تغير الطابع الجنساني للجيش على عملياته وثقافته، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير أيضا على الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء وضع النساء والفتيات في حالات النزاع كما هو الحال في اليمن وميانمار وإقليم تيجراي في إثيوبيا. ونلاحظ بصفة خاصة الوضع الهش للنساء والفتيات في أفغانستان، اللواتي كافحن بشجاعة وتصميم كبيرين من أجل حقوقهن وحريتهن. إن مكاسبهن التي حققنها بشق الأنفس مهددة الآن تهديدا خطيرا، وعلى مجلس الأمن الالتزام بضمان عدم تقويض هذه المكاسب. وتدعو ليختشنتاين إلى احترام وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والفتاة في حرية التعبير والتنقل والتعليم الجيد والعمل. وتدعو ليختشنتاين من يتولون أمر السلطة فعليا في البلد على الامتثال للالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١).

ويحث ذلك القرار جميع الأطراف على السعي إلى تسوية سياسية شاملة ومتفاوض عليها بمشاركة كاملة متساوية وفعالة من جانب المرأة على نحو يليي رغبة الأفغان ويعزز سيادة القانون. ولا يمكن بناء السلام بغرض مجتمع أبوي على النساء والفتيات. وسيكون أي تراجع عن المشاركة السياسية للمرأة كارثيا على مستقبل أفغانستان وآفاق السلام فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم في شكل ما قبل انتشار الجائحة بشأن المرأة والسلام والأمن مع التركيز على دور المرأة في حفظ السلام وبناءه. وتود ماليزيا أيضا أن تشكر الأمين العام على ملاحظاته، وتشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

ما زالت ماليزيا مقتنعة بأن مشاركة المرأة أمر أساسي لنجاح عمليات السلام وإطالة أمدها. لقد أيدت ماليزيا، بصفقتها عضوا منتخبا

المرأة وتمثيلها في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. لقد أعمدت ولايات معززة باستمرار بشأن المرأة والسلام والأمن مع فهم أكبر لضرورة استخدام الخبرة والتحليلات الجنسانية.

وبدأت زيادة نسبة النساء في عنصري الجيش والشرطة بمعدل أسرع في السنوات الأخيرة، مما يكرر تأكيد الاتفاق على نطاق واسع على تحسُّن آفاق نجاح أنشطة حفظ السلام وبناء السلام حيثما يزيد تمكين المرأة بمستويات أكبر. لكن وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لوضع مشاركة المرأة وقيادتها في صميم جهود منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام.

عليه واستناداً إلى التزامنا بتمكين المرأة، تسعى الجزائر إلى تعزيز دور المرأة بوصفها عاملاً رئيسياً في تحقيق السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي. واعتمدت الجزائر، كجزء من تنفيذها للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) خطة عمل وطنية ستكون بمثابة خريطة طريق لتحديد أولويات البلد في تعزيز دور المرأة في عمليات السلام. لقد وضعت خطة العمل هذه لجنة متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات تتألف من ممثلين للمجتمع المدني، مما يكفل اتباع نهج شامل على مستوى القاعدة الشعبية.

وفي إطار جامعة الدول العربية، قادت الجزائر إنشاء لجنة الطوارئ لحماية المرأة في حالات النزاع المسلح، التي مكنت من إنشاء مؤسسة مكرسة لشؤون السلام فيما يتصل بلجنة المرأة العربية. وعيّنت سفيرة جزائرية لتكون جزءاً من آلية "الوسطاء من أجل السلام" التي أنشأتها اللجنة في فبراير/شباط ٢٠٢٠.

وعلى مستوى القارة الأفريقية، لا يزال دور المرأة كبيراً بوصفها الضحية الرئيسية للنزاعات والأزمات والتشريد القسري. وفي هذا الصدد ما برحت الجزائر تدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وإدارة النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي. عليه استضافت الجزائر الجمعية العامة الأولى لشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، التي تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على وضع المرأة ودورها في مفاوضات السلام. لقد ساعدت هذه الاجتماعات في تشكيل

بهذه الخطة. وفي عام ٢٠١٧ اعتمدت الرابطة البيان المشترك بشأن تعزيز المرأة والسلام والأمن في إطار الرابطة في مؤتمر قمته الحادي والثلاثين. وأكد البيان المشترك لوزراء خارجية دول الرابطة هذا الالتزام في عام ٢٠١٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ عقدت الرابطة حواراً وزارياً بشأن تعزيز دور المرأة في تحقيق السلام والأمن المستدامين وكررت تأكيد تصميمنا على تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن إعادة الإعمار والتأهيل بعد انتهاء النزاع. كما وسع الحوار الوزاري شبكة المرأة المعنية بالسلام والأمن في جنوب شرق آسيا. وفي الوقت الراهن تضع الرابطة الصيغة النهائية لخطة عملها الإقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي مجال حفظ السلام كان للنساء في صفوف الجيش والمسؤولين عن إنفاذ القانون في الرابطة أثراً إيجابياً من خلال مشاركتهن النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الصعيد العالمي.

إن السلام المستدام والمساواة بين الجنسين والمؤسسات الشاملة من صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ما تزال ماليزيا ملتزمة بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وكفالة الإشراف الكامل للمرأة في جميع مجالات السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجزائر.

السيدة إيغيل (الجزائر) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ كينيا على قيادتها لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

إن نعقد هذه المناقشة في ظل جهودنا للإنعاش من جائحة لم يسبق لها مثيل وسلطت الضوء على التفاوتات العميقة الجذور التي تؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات وتشكل تهديدات خطيرة في مناطق النزاع، فقد حان الوقت لتقييم ما حققناه منذ وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بغية تعزيز التزامنا بالمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، شهدت السنوات العشرين الماضية اهتماماً أكبر لدور

السيد الرويعي (البحرين): بداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى وفد جمهورية كينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، تحت عنوان "الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام"، لتسليط الضوء على مساهمة المرأة ودورها في كافة مراحل حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. كما أشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وجميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة. وأتوجه بخالص التهنئة إلى سعادة السفيرة الدكتورة سيما سامي بوحث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمناسبة توليها هذا المنصب الدولي المهم، متمنيا لها كل التوفيق والسداد.

يعد موضوع المرأة والسلام والأمن أولوية رئيسية في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي وضعها الأمين العام وأيدتها مملكة البحرين. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام متزايد خلال السنوات العشرين الماضية، لا سيما منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠١)، الذي يشدد على المشاركة المتساوية للرجال والنساء على كافة المستويات، وبالأخص على مستوى صنع القرار، وإشراك المرأة في عمليات بناء السلام والحفاظ عليه في ظل الأزمات والنزاعات التي قد تتعرض لها البشرية.

وتحرص مملكة البحرين على دعم ومساندة المساعي المخلصة، خاصة التي تأتي في مثل هذه الظروف الصعبة التي يشهدها العالم، وبأهداف نبيلة لتحقيق نقلة نوعية إضافية في دعم مشاركة المرأة في مختلف عمليات السلام وفتح آفاق جديدة للمرأة بشكل متساو وفعال في الفضاء التنموي.

تضع مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، المرأة في مقدمة أولوياتها الوطنية، والتي تسهم في المحافظة على أقصى مستويات الأمن الاجتماعي بما يدعم مشاركة المرأة في جميع المجالات. وتبذل الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي، الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

النقاش حول أهمية وضع استراتيجيات لتسريع العمل النسائي في جهود بناء السلام وتحفيز الحوار بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لوضع مبادئ توجيهية للإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية في النزاعات وعمليات الإنعاش بعد انتهاء النزاع.

ويعتقد وفد بلدي أن نجاح مسعانا المشترك يكمن في الإرادة السياسية لتمكين المرأة وتعزيز قدرتها على أن تكون في صميم هيكل بناء السلام. وينبغي النظر في مجالين للعمل في هذا الصدد.

أولاً، ينبغي أن نعزز مشاركة المرأة في تسوية النزاعات وعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نوفر التدريب اللازم للوسطاء والمبعوثين الذين يشاركون في جهود الوساطة ومفاوضات وقف إطلاق النار وفي إرساء السلام والدبلوماسية الوقائية. وينبغي أن نكفل أن تتضمن اتفاقات السلام أحكاماً للنهوض بدور المرأة في تسوية النزاعات، كما كان الحال بالنسبة لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.

ثانياً، ينبغي أن نوطد الحوار والمشاركة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، مثل المنظمات الإقليمية والوطنية وأعضاء المجتمع المدني العاملين في مجالات السلام والأمن والتنمية، من أجل التوصل لفهم أفضل لدور المرأة في طائفة واسعة من أنشطة الوساطة ومنع نشوب النزاعات، ولا سيما في أفريقيا.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن المسؤولية عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تقع على عاتقنا بعد أكثر من ٢٠ عاماً من وضعها. وباعتبارنا جزءاً من المجتمع الدولي، ينبغي أن نعزز عملنا المشترك لمواجهة التحديات التي تواجهها المرأة وأن نوفر للأمم المتحدة الوسائل المناسبة لوضع المرأة في صميم جهود السلام في جميع أنحاء العالم. ولا يمكننا تنفيذ جدول أعمال السلام إلا إذا أعدنا دور المرأة إلى الصدارة باعتباره عنصراً أساسياً في إحراز تقدم. والجزائر ملتزمة تماماً بتحقيق هذا الهدف المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

في جميع دول العالم إلى تمكين المرأة وخلق منصة عالمية للتقدير العلني لإنجازات المؤسسات والأفراد في مجالات تمكين المرأة والتركيز على أثر منهجيات إدماج المرأة في مسارات التنمية على واقع تقدم المؤسسات والدول والأمم.

كما أنها تنشر رسالة للعالم، تنطلق من مملكة البحرين حول ما يشكله دور المرأة في التنمية من أهمية كبرى وتأثير ذلك على تحقيق الاستقرار والسلم الشامل للمجتمع.

وختاماً، فإننا في مملكة البحرين نؤكد على دعم كافة الجهود الدولية المبذولة من أجل نهوض وتقدم المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع المجالات التنموية والإنسانية، بما يعزز إسهاماتها كشريك فاعل في الأمن والسلام والعدل المستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أختتم الجلسة، أود أن أشكر مرة أخرى جميع المشاركين الذين انضموا إلينا اليوم. والشكر موصول للدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية التي قدمت حتى الآن بيانات مكتوبة بشأن موضوع مناقشة اليوم. وستشكل البيانات التي سنتلقاها بنهاية اليوم جزءاً من تجميع البيانات التي أدلي بها خلال هذه الجلسة، وننتقل إلى تلقي المزيد منها. رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

حفظه الله، جهوداً متواصلة لتقديم المشاريع والبرامج والخطط اللازمة لإشراك المرأة كعنصر فاعل في المسيرة التنموية الشاملة.

تحتفل مملكة البحرين هذا العام بالذكرى العشرين لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة، الذي ترأسه صاحبة السمو الملكي، الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك المفدى حفظه الله، ذلك الصرح الوطني الذي ساهم في دعم تقدم المرأة البحرينية وعزز من دورها الفاعل في بناء الأسرة والمجتمع والنهوض بالمسيرة التنموية الشاملة على أسس متكاملة من العدالة والشراكة المتكافئة. إذ حرص المجلس على المشاركة الفاعلة في جميع الجهود الإقليمية والدولية ذات الصلة بالمرأة، بما في ذلك تعزيز دور المرأة البحرينية في المساهمة بتحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال حضورها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

لقد بدأ العمل المشترك لجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة في دورتها الثانية، حيث أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين عن فتح باب التقديم والترشح لهذه الجائزة الهادفة إلى بيان أثر جهود ومساهمات الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد من ذوي الاختصاصات والإنجازات في مجال تمكين النساء والفتيات حول العالم. وتتمحور التوجهات الرئيسية للجائزة التي جرى إطلاقها في عام ٢٠١٨ حول تشجيع وتقدير الجهود الوطنية الرامية